



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (1500) ل.س • دمشق ص.ب 35033 • تليفاكس (00963 11 3120598) • بريد الكتروني: general@kassioun.org



ساروجة...

عقود طويلة مهدت لألسنة اللهب [04 - 10]

الافتتاحية

ساروجة، ومحاولة اغتيال روح السوريين!

تجري مقاربة فاجعة ساروجة من عدة زوايا تجمعها محاولات القفز عن جوهر المسألة، بل والعمل على تغطيته وإخفائه.

هنالك من يختصر المسألة لحدود «الفساد الإداري» و«الإهمال»، أو «الكارثة الطبيعية»، أو يذهب أبعد قليلاً فيتحدث عن مصالح تجارية لأثرياء الحرب الذين تتناسب أرباحهم و«ثقافتهم»، مع دمشق أخرى وسورية أخرى، بلا تاريخ وبلا هوية وبلا ملامح. البعض الآخر، ينسج الحكايا متعمداً أو منساقاً مع الدعاية، حول «تدخل إيراني» و«تشجيع» وإلى ما هنالك، وهذا بعيد كل البعد عن الواقع، على الأقل في المثال الملموس الخاص بساروجة. وهذا الكلام هو بالجواهر دخان كثيف المطلوب منه التغطية على أصحاب المصلحة الحقيقيين في الحريق، والذين تتصل جنورهم «الاقتصادية-الاجتماعية» من أولئك الذين جروا عربة غورو مروراً بليكوشار الفرنسي، وعبوراً على تجار الحرب وأثريائها، ووصولاً إلى الداب الصهيوني المستمر، سابقاً والآن، على إنهاء سورية مرة وإلى الأبد.

فلننظر للمسألة من الزاوية الأوسع... إن ما جرى ويجري في سورية ينطبق في مراحله على الطريقة النيو ليبرالية في اغتيال الدول والشعوب. هذه الطريقة تمر بثلاث مراحل أساسية، أولاً: يجري القضاء بالتدريج على جهاز الدولة المدني عبر القضاء على وظائفه الاقتصادية الاجتماعية، وهذه تتم وشارفت على نهايتها عبر الليرة والخصخصة ورفع الدعم، بحيث يفقد جهاز الدولة دوره الاجتماعي المتعلق بمصالح غالبية الناس، ويبقى دوره «الاجتماعي-القمعي» الذي يصب في مصالح القلة المتبصرة الفاسدة الناهية، والمرتبطة عضوياً بالغرب، وبغض النظر عما تقوله من شعارات. ثانياً: يجري القضاء بالتدريج على الوظيفة العسكرية لجهاز الدولة، عبر إنهاء «حصرية السلاح»، وتكريس عدد من «الحصريات» محلها، وهو ما تراه قد أنجز بشكل ملموس إلى حد غير قليل. ثالثاً: وبعد هذا وذاك يكون قد تم من حيث المبدأ اغتيال جهاز الدولة، وبقي أمام اغتيال الدولة نفسها عائق واحد، هو روح وثقافة الشعب، وبتعبير آخر النواة الثقافية للمجتمع. ولحل هذه القضية يظن أصحاب مشروع اغتيال سورية أن بوابة «إعادة الإعمار» هي البوابة الأساسية لهذا العمل.

ليس هذا بغريب؛ فالنظر في التجربتين اللبنانية والعراقية، وغيرهما، يسمح برؤية التطبيق العملي لهذا التمرح؛ مثال سوليدير اللبناني كاف وحده لاستيعاب الصورة الكاملة للمسألة.

منع اغتيال سورية وشعبها، بات يمر حكماً بحل سياسي حقيقي على أساس القرار 2254 يؤمن الإرادة السياسية اللازمة لحماية سورية وأهلها؛ لأن أصحاب هذه الإرادة هم الـ 90% من السوريين، الذين يدعي كل من النظام والمعارضة تمثيلهم، في حين أنهم لم يسألوا عن رأيهم بشكل ديمقراطي حقيقي منذ عقود، والحل السياسي بما يعنيه من حق السوريين في تقرير مصيرهم بأنفسهم هو البوابة الأساسية ليس لإيقاف التدمير فقط، بل ولإطلاق العنان لأصوات السوريين المحبوسة في صدورهم. رغم حجم الفاجعة، وما تلحقه بروح سورية والسوريين من ألم، إلا أن النظر بتمعن في تاريخ دمشق الطويل، وفي تاريخ سورية ككل، يكشف مدى ضحالة وغرور أولئك «ممن في الخارج وعلى رأسهم الصهاينة، وممن في الداخل وعلى رأسهم الفاسدون الكبار والمتشددون»، الذين يظنون أن حريقاً هنا وحريقاً هناك، ومشروعاً هنا ومشروعاً هناك، يمكنه أن يغتال روح الشام وروح أهلها... والحق أنهم لو تمكنوا من إحراق دمشق بأسرها، لا حياً واحداً من أحيائها، لخرجت عليهم المدينة حية من جديد، وحولتهم إلى هامش على سطر من سطور تاريخها، وهذا ما جرى فعلاً مع كثير آخرين، مروا وابتلعتهم الأزمنة...

شؤون عربية ودولية



الجزائر ورحلة
التكيف مع القوى الجديدة

19

شؤون اقتصادية



الحصار مقابل المقاومة الاقتصادية..
دروس من التجربة الكوبية

14

شؤون محلية



خسارة إضافية لمزارعي القمح
بسبب تأخر صرف المستحقات!

12

شؤون عمالية



غليان في الأسعار
يقابله غليان في الصدور

02

لا فائدة من حلول ليبرالية



تدور العديد من النقاشات وتنعقد المؤتمرات وتقدم ملايين المقترحات من اقتصاديين وسياسيين ومسؤولين من الحكومة حول الطريقة المناسبة لتحسين الوضع المعيشي للمواطن السوري وإيجاد حلول لآزماتنا الاقتصادية خاصة انهيار العملة والتضخم المستمر

أديب خالد

وجميع هذه المقترحات تدور في فلك الاعتماد على السياسات الليبرالية وإيجاد الحلول انطلاقاً منها، متناسين أن أزماتنا الأساسية هي بسبب السياسات الليبرالية والتي كانت أحد أهم أسباب انفجار الأزمة عام 2011 فقد مهدت الليبرالية الأرضية المناسبة لحرق سورية من الداخل من خلال ضرب الإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي وتضرر معيشة ملايين السوريين وتحويلهم إلى عاطلين عن العمل ومما زاد في تدهور الاقتصاد السوري محاولة الخصخصة للقطاع العام وتخسيره، ورفع الدعم عن المواطن وتخفيض قيمة الأجور وتحرير الأسعار كل هذا أدى إلى توترات اجتماعية واقتصادية تحولت إلى سياسية مما مهد لانفجار الأزمة عام 2011 وتحولت الأزمة إلى أمنية وعسكرية هددت وجود البلاد بحد ذاتها لولا تدخل أصدقاء الشعب السوري الحقيقيين، فالفقر الذي راكمته السياسات الليبرالية وراءها في المجتمع كان الدافع الأول لتفريخ المجموعات الإرهابية حيث اعتمد أعداء سورية على العاطلين عن العمل والمهمشين وهم بأعداد كثيرة كأدوات لحرق سورية من الداخل بالتعاون مع قوى الفساد داخل جهاز الدولة وخارجها.

لماذا الإصرار على الليبرالية

ومع انفجار الأزمة السورية وإصرار الحكومة على السير بنفس السياسات الاقتصادية التي تخدم مصالح قوى الفساد تعمقت آثار الأزمة أكثر فأكثر وتم تحميل وزرها لفقر الشعب السوري فقط من عمال وفلاحين وصغار كسبة وحرفيين، حيث لعبت قوى الفساد دوراً كبيراً في تراجع قيمة الليرة السورية وتعمدت تخفيض القوة الشرائية للأجور وزادت الهوة بين الأجور والأسعار وبلغت مستويات مخيفة، حيث لم يعد يكفي أجر العامل سوى ليوم واحد فقط، وراكمت قوى الفساد أموالاً طائلة من نهب الثروة الوطنية حيث بات 10% من السوريين فقط يحصلون على 90% من الثروة ناهيك عن المضاربة واللعب بقيمة الليرة وصرف الاحتياطي في البنك المركزي وفقاً لمصالحهم ورفع أسعار حوامل الطاقة لإنهاك وقطع الطريق على أي محاولة لإعادة عجلة الإنتاج، وعرض مؤسسات القطاع العام الاقتصادية منها والخدمية والسيادية للاستثمار، وتم التفريط بالثروة الوطنية وحصر واحتكار تجارة المواد النفطية والغذائية بيد جهات محددة محسوبة على قوى الفساد، وتهميش دور الدولة في استيراد المواد الأساسية والاعتماد على القطاع الخاص بحجة العقوبات والحصار.

حلول من خارج الصندوق الأسود

كل ما سبق ذكره عبارة عن تطبيق كامل لليبرالية الاقتصادية وتطبيق حرفي لتعليمات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في الوقت الذي تدعي فيه الحكومة أنها تحارب المؤامرة الغربية الكونية عليها، وفي الحقيقة الليبرالية هي المؤامرة التي كانت ومازالت مستمرة على الشعب السوري وبالتعاون مع قوى الفساد في الداخل، وأية مقترحات تخرج من نفس العقلية لن تؤدي سوى إلى مزيد من المآسي للشعب السوري وعمّاله، وأي عملية إنقاذ لن تكون ذات فائدة سوى بالقطع الكامل مع السياسات الليبرالية واتباع سياسة مغايرة كلياً، وهذا يتطلب أولاً تطبيق الحل السياسي وفق القرار 2254 لأن قوى الفساد والتي لا تزال مسيطرة على المجتمع والدولة لن ترضى حتى بمجرد تخفيض حصتها من النهب ولا حل معها سوى بفتح معركة حقيقية بمواجهتها لتكون بمجابهة المجتمع وقواه الحية، وهذا يتطلب منح أوسع الحريات الديمقراطية للمجتمع ومنظّماته ونقاباته وإعلامه وهذا الجو لن يوفره سوى الحل السياسي والتغيير الجذري والشامل في بنية النظام السياسي والمجتمع، والحديث عدا ذلك كله كلام «طبخة حصي»، وإلقاء اللوم على الحلفاء وعلى الخارج وتحميلهم مسؤولية النهب في الداخل لن يجدي نفعاً وستتكشف مع قادم الأيام.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



غليان في الأسعار

يقابله غليان في الصدور

من المؤكد أن الأجور من أكثر القضايا إلحاحاً، ومن أكثر القضايا التي يجري تداولها على ألسنة من يبيعون قوة عملهم، سواء العضلية منها أو الفكرية. فهنا لا فرق بين الاثنين من حيث النتيجة النهائية، وهي ضرورة تحسين الوضع المعيشي، المتناسب مع غلاء الأسعار، التي تقفز الآن قفزات متسارعة لا يمكن للأجور الحالية إدراكها، أو الوصول إلى حاله قريبة منها، مما يعني استمرار الحال على ما هو عليه من بؤس وحرمان للعاملين بأجر، مما يعني انقسام المجتمع إلى فريقين أساسيين ناهيين ومهويين، يجري الصراع بينهما.

الفريق الأول مسلح بكل الوسائل الضرورية التي تجعله مستمراً في تسلطه واستغلاله، والفريق الآخر مجرد من إمكانياته ومكبله طاقاته، التي لا تجعله قادراً على الدفاع عن حقه في الحياة، وحقه في وطنه الذي يبنيه بعرقه ودمه، هذا الوطن الذي يعيش فيه بغربة، وكأنه مهاجر بين حدوده الجغرافية.

إن الطبقة العاملة السورية لديها الكثير من المجسات التي تستشعر بها تحسن وضعها المعيشي، وأهمها الأجور الحقيقية التي يتقاضاها العمال، والتي الآن لا تسد الرمق، والحديث المتواصل عن زيادة للأجور يطبل بها الإعلام ويزمر، يراد منها طمأنة العمال إلى إمكانية تحسين أوضاعهم «أمل إبليس في الجنة»، ومحاولة تأريض حالة الغليان المستمر الذي ينتاب الطبقة العاملة بسبب أجورها الضعيفة، التي أوصلت غالبية الطبقة العاملة إلى ما دون خط الفقر، الذي حددته الحكومة في بياناتها وإحصاءاتها، والحقيقة أن التحسن الذي قصده الحكومة في بياناتها هو تحسن معدلات النهب لقوى السوق الكبرى، وانخفاض حقيقي في معدلات الأجور «80% إرباح، 20% أجور»، وهذه نتيجة طبيعية للسياسات الاقتصادية التحريرية، والاستثمارية والأجورية، التي اتبعتها الحكومة والتي ليس آخرها محاولتها رفع الدعم عن المشتقات النفطية والسير باتجاه رفع ما تبقى من دعم تحت مبرر عدم توفر الموارد الكافية وهذا الكلام مناف للحقيقة حيث الموارد موجودة في جيوب الناهبين الكبار الذين يسلمون كل ما هو راجح ويمكن أن يدر موارد لخزينة الدولة.

ما نود أن نقوله في كل ما تقدم، هو أن قضية الأجور - وزيادتها زيادة حقيقية، تستطيع أن تصبح المعادلة المائلة الآن لصالح الأرباح، أي لصالح رأس المال - هي قضية وطنية من الدرجة الأولى، تتحمل مسؤوليتها كل القوى النضالية في المجتمع، وبالأخص الحركة النقابية التي يقع على عاتقها النضال من أجل ذلك، وهذا لن يتسنى تحقيقه وهي واقفة في الوسط، بين الحكومة والطبقة العاملة، فلا هي قادرة على أن تكون شريكاً حقيقياً للحكومة في سياساتها، ولا هي قادرة على قيادة الطبقة العاملة باتجاه تحسين أوضاعها والدفاع عن حقوقها ومصالحها بوسائل مشروعة أقرتها الاتفاقيات الدولية وأقرها الدستور، وكذلك تجارب الطبقة العاملة في العالم، ويفترض ألا تكون الحركة النقابية في الوسط، وهذا يعني تكريس أفعال نضالية جديدة، جوهرها خلق ميزان قوى ينتج للطبقة العاملة إمكانية تعديل تلك المعادلة اللعينة «الأرباح - الأجور» لصالح الأجور فلم يعد مقبولاً الوقوف بالوسط.



قوى الفساد
والتي لا تزال
مسيطرة
على المجتمع
والدولة لن
ترضى حتى
بمجرد تخفيض
حصتها من
النهب ولا حل
معها سوى
بفتح معركة
حقيقية
بمواجهتها

تطور الحركة الإضرابية العمالية الأمريكية

يجري تطور مهم في الحركة العمالية الأمريكية من حيث تنظيمها في النقابات ومن حيث فاعليتها في الإضرابات الجارية حيث تتصاعد وتنمك من انتزاع أجور أفضل بالنسبة لأجورها السابقة وهذا مهم في سياق تطورها وطرح شعاراتها من مطلبية إلى الشعارات السياسية المعبرة عن جوهر الصراع بين العمل ورأس المال.

■ محمد الفراتي

حدث 424 إضراباً عمالياً في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام الماضي 2022 حسب إحصاءات [جامعة كورنيل](#) بمشاركة 224 ألف عامل «الإضرابات التي يشارك فيها أقل من 1000 عامل غير مشمولة بالإحصاء بالرغم من كثرة عدد الإضرابات الصغيرة».

وبعادل ذلك 4447588 يوم إضراب «يجري حساب أيام الإضراب بعدد أيام العمل لكل عامل مشارك في الإضراب ومدة الإضراب وعدد وريديات العمل مدة يوم العمل الواحد لكل عامل هي 8 ساعات». وحسب هذه الأرقام، ارتفع مستوى الحركة العمالية عن العام 2021 بنسبة 60% تقريباً. إذ حدث 279 إضراباً عمالياً في عام 2021 بمشاركة 140 ألف عامل.

سنأخذ بعين الاعتبار بأن هذه الأرقام ليست دقيقة 100%، لأن الإحصاءات تختلف بين جهة أخرى، وهذا يدل على عدم قدرة الجامعات والمعاهد على تتبع الحركة العمالية الأمريكية، خاصة في ظل غياب اتحاد عمالي مركزي حقيقي وحالة التبعثر السائدة في الحركة النقابية.

على سبيل المثال، وحسب إحصاءات [معهد السياسة الاقتصادية](#) شارك حوالي 80 ألف عامل في إضرابات 2021، وحوالي 120 ألف عامل في إضرابات عام 2022. وإذا بنينا على أرقام وسائل الإعلام الأمريكية

والحركة النقابية، سنحصل على أرقام أكبر بكثير مما قيل أعلاه. خاصة وأن الأرقام التي أعلنتها النقابات حول إضرابات عمال هوليوود والسكك الحديدية والتعليم كبيرة جداً. فكل إضراب حدث بمشاركة أكثر من 100 ألف عامل، إي إن الإحصاءات الرسمية الأمريكية تقلل من شأن الحركة العمالية إعلامياً.

وبالإضافة إلى حركة الإضرابات، تشهد الولايات المتحدة نشاطاً كثيفاً على صعيد الانتساب إلى الحركة النقابية. إذ انتسب 16 مليون عامل إلى النقابات في عام 2022 مقابل 15.8 مليون عامل في العام 2021. فإذا حسبنا منتسبي هذين العاملين

فقط، سنحصل على أكثر من 30 مليون منتسب جديد إلى الحركة النقابية.

وحسب موقع [حركة ناضلوا من أجل 15 دولاراً](#)، في بداية العام 2023، حصل 8 ملايين عامل على زيادة أجور قدرها 5 مليارات دولار «انتزعوها بالنضال». إذ جرى رفع الحد الأدنى للأجور من 7 دولارات للساعة الواحدة إلى 15 دولاراً للساعة الواحدة في عدة ولايات ليصبح مجموعها الكلي 23 ولاية أمريكية، وتحول ذلك إلى قانون في 8 ولايات منذ إقرار أول قانون في كاليفورنيا عام 2016. واستطاعت هذه الحركة التي تصاعدت منذ عام 2018 رفع

الحد الأدنى للأجور لـ 24 مليون عامل، أي حوالي 30% من قوة العمل الأمريكية. وتنشط فروع الحركة في أكثر من 300 مدينة أمريكية و60 بلداً حيث توجد الشركات الأمريكية. منذ عام 2018، تعرف وسائل الإعلام أن هناك صعوداً في الحركة العمالية الأمريكية، بل أصبحت هذه الحركة مادة دارجة في وسائل الإعلام الأمريكية.

ومن حيث لا تدري الحركة نفسها، أصبح للرأسمالية الأمريكية عدواً في الداخل الطبقة العاملة الصاعدة في التنظيم وحركة الإضراب. وإذا ما ارتفع مستوى هذه الحركة بشكل أعلى، سيصبح حكام أمريكا بين

نارين، نار سياسية واقتصادية من جهة القوى الصاعدة في العالم، ونار طبقية تزداد اشتعالاً في الداخل. وإذا ما انطلقنا من الأرقام التي أوردناها في هذه المادة، هناك حركة كبيرة تتشكل في الأسفل، ستسرع من الهزيمة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا هزيمة في أي بقعة جديدة في العالم ستعكس على الداخل الأمريكي بشكل كبير من جهة، وستسرع الحلول السياسية في بقاع مختلفة من جهة أخرى. وهكذا ومن حيث لا تدري، تصنع الحركة العمالية الأمريكية حليفاً داخلياً للحلول السياسية التي لا تصب في مصلحة الإمبريالية الأمريكية.



هناك حركة

كبيرة تشكل

في الأسفل

ستسرع من

الهزيمة

السياسية

للولايات المتحدة

الأمريكية

وهكذا هزيمة

في أي

بقعة جديدة

في العالم

ستنعكس على

الداخل الأمريكي

بشكل كبير من

جهة

الطبقة العاملة



كندا استئناف إضراب الموانئ الكندية

استأنف عمال الرصيف في الموانئ على طول ساحل المحيط الهادئ الكندي يوم الثلاثاء 18 الشهر الجاري بعد رفضهم مشروع الاتفاق المؤقت للأجور مدته أربع سنوات مع أصحاب العمل الأسبوع الماضي، وفشل في التوصل إلى عقد عمل جديد مع رابطة أرباب العمل البحرية، والتي تمثل الشركات المعنية. وقالت إن أعضاءها صوتوا ضد شروط التسوية الموصى بها لأنهم لا يعتقدون أن الشروط ستحمي وظائفهم. وعادوا إلى خطوط الإضراب. حسب ما قال الاتحاد الدولي للمخازن والمستودعات. وقالت النقابة في بيان لها: «مع الأرباح القياسية التي حققتها الشركات على مدى السنوات القليلة الماضية، لم يعالج أصحاب العمل تكاليف المعيشة التي واجهها عمالنا على مدار العامين الماضيين».



كوريا إنهاء الإضراب العام للعاملين في المجال الطبي

أنهى العاملون في المجال الطبي الذين يطالبون بتحسين ظروف العمل، وزيادة الدعم للمؤسسات الطبية العامة إضرابهم العام يوم الجمعة 14 الشهر الجاري، الذي استمر ليومين، في جميع أنحاء البلاد. وقالت النقابة المعنية إن أكثر من 45 ألف ممرض ومقدم للرعاية، العاملين في المجال الصحي الطبي، من 140 مؤسسة طبية في جميع أنحاء البلاد، شاركوا في الإضراب العام في ذلك اليوم. وقالت النقابة إنها قررت إنهاء الإضراب العام وإجراء مفاوضات مع وزارة الصحة، مراعاة لسلامة المرضى والإزعاج الذي تسبب فيه الإضراب. إنها ستبذل جهوداً للتوصل إلى اتفاق عادل من خلال المفاوضات. وبنفس الوقت حذرت أيضاً من إضراب عام آخر إذا فشلوا في تحقيق نتائج مرضية.



بريطانيا إضراب عمال المطارات السياحية

أعلنت نقابة «يوناييت» أن ما ينحو عن 1000 عامل سوف ينفذون إضراباً عن العمل لثمانية أيام اعتباراً من 28 تموز حتى 8 آب المقبل في [مطار غاتويك](#) في لندن من أجل المطالبة بزيادة أجورهم. ويشمل [الإضراب](#) العاملين على الأرض الذين ينتمون إلى شركات عدة، والتي تعمل على المداخل وفي تسجيل الركاب والمسافرين. وتنفذ المرحلة الأولى من الإضراب لأربعة أيام متتالية بين الـ 28 من تموز الجاري والأول من آب المقبل، فيما تبدأ المرحلة الثانية من الإضراب بين الرابع والثامن من الشهر ذاته. وأشارت النقابة إلى المستويات المتفاوتة في الأجور بين العمال، على الرغم من طبيعة عملهم الصعبة والدقيقة. وأضافت النقابة أنها تتفاوض مع الشركات المعنية منذ كانون الثاني الماضي، وأنها لم تتلق منذ ذلك الحين عرضاً على مستوى توقعات العمال.



إيطاليا إضراب العاملين في المطارات

دعت نقابات عمال النقل الجوي الإيطالية يوم السبت 15 من الشهر الجاري إلى الإضراب عن العمل، بعد يومين من إضراب عمال السكك الحديدية. ويشارك في الإضراب الطيارون ومضيفو الطيران، وعمال الخدمات الأرضية ومسؤولو الأمتعة، العاملون في شركة الطيران منخفضة التكاليف «فوللينغ» وشركة «طيران مالطة» وشركة «ريان إير» في إيطاليا، بالإضافة إلى عمال المناولة الأرضية. حيث تصر النقابات على مطالبها المتعلقة بعقود عمل أفضل وتحسين شروط وظروف العمل. وقد تم إلغاء مئات من الرحلات الجوية، بما فيها رحلات من وإلى ألمانيا. ويطالب اتحاد عمال النقل الجوي في إيطاليا بحل خلافات العقود غير المرضية للعاملين في شركات الطيران مع وزارة النقل.

ساروجة... عقود طويلة مهدت لألسنة اللهب

مكتب دراسات قاسيون

ساروجة: إن لم تكونوا أنتم من



شارفت موجة التعاطف مع حي ساروجة العريق بعد الحريق المأساوي الذي التهم أجزاء مهمة من بقاياها على الانتهاء، شأنها في ذلك شأن معظم القضايا الكبرى التي يرى البعض مصلحة في حصرها في أضيق إطار ممكن وتصويرها كحدث محزن طارئ وغير متوقع. لذلك يفتح باب العزاء للحي الدمشقي المغدور وبعد ثلاثة أيام تعود الحياة كما لو أن شيئاً لم يكن!

■ علاء ابو فراج

في عام 2014 نشرت جريدة قاسيون مقالاً بعنوان «قصر أمير الحج.. قيل أن يصبح ركاماً» وربما لن يصدق البعض الصور التي التقطت في حينه لقصر أمير الحج الذي بدا في بعض أجزائه خراباً متداعية بأسقفٍ منهارة، أو على وشك الانهيار.

القصة المأساوية التي رواها أحد قاطني البيت وأحد ورثته الكثر، عند زيارة البيت كانت قاسية، لكنها لم تكن تختلف كثيراً عن قصص تروى حول عدد كبير من معالم وأثار المدينة القديمة؛ فالقصر الذي كان يحافظ رغم وضعه على كثير من عناصره الجمالية، كان يتجه إلى حتفه، ولم يكن من الممكن توقع نهاية مختلفة لهذا المعلم التاريخي والمعماري، وخصوصاً في ظل الإهمال المتراكم للمدينة القديمة. لكن وما إن شنت النيران في الحي المقسم، ودمرت مساحة كبيرة إلى جانب قصر اليوسف، صاح

البعض مذعورين، تحديداً لأن الحريق أصبح مناسبة لتداول القصص عن تاريخ الحي وبيوته وأهله، وشعر الناس بالغبن وبجحم خسارتهم، وكان لابد في لحظة كهذه من طرح الأسئلة المشروعة: هل كان الحريق متعمداً؟ هل عمل البعض في الخفاء لتحويل هذا الحي إلى أسهم عقارية يجري طرحها للاكتتاب ليسيّط عليها وبشكل مفاجئ حيطان السوق؟ أم أن المسألة كانت حادثاً عرضياً في عاصمتنا، التي لم يعد جهاز الدولة فيها قادراً على احتواء حرائق في أحيائها، وذلك رغم تفاني رجال الإطفاء ضمن إمكانياتهم المحدودة؟

هل المسألة مسألة تجار بناء حقاً؟

لا بد لنا أن نبحث عن أجوبة عن هذه التساؤلات، لكن يجب قبل أن نبدأ في البحث «الجنائي» حول المتورطين أو حيطان العقارات والمنتفعين الذين ربما تسببوا أو تستروا على المسؤولين عن الحريق، يجب علينا أن نطرح السؤال من زاوية أوسع: هل إهمال مدينة دمشق القديمة هو نتيجة جشع التجار والسماسرة؟ أم هو أكثر من ذلك؟ إلقاء اللوم على «تجار بناء» أو أشباههم لا يمكن أن يكون سوى ربع الحقيقة في أحسن الأحوال، ولا مجال حين نقاش مسألة من هذا النوع، إلا أن نعود سريعاً إلى تلك الفترة التي استعمرت فرنسا فيها بلدنا، وكان لها مصلحة حقيقية حينها في إلحاق أكبر ضرر ممكن بهويتنا، شأنها في ذلك شأن أي مستعمر، لكن مراجعة تلك الحقبة تثير الكثير من الاستهجان، وتحديداً حين يبدو أن كثيراً من ملامح وسياسات المستعمرين السابقين لا تزال قائمة، ما يدفعنا لطرح السؤال على كل الحكومات السورية منذ الاستقلال وحتى اللحظة: إن لم تكونوا من حفر هذه الحفرة، فلماذا أنتم من تحملون المجرفة؟

يبدو نقاش هذه الفكرة متشعباً؛ فالحريق الأخير لم يكن سوى نتيجة لسياسات وضعت منذ عقود طويلة ورغم أن حوادث كهذه بدت في حينه حوادث متفرقة لا رابط مباشر بينها، فإن الصورة اليوم باتت أكثر وضوحاً... فمخطط تفتيت دمشق والذي يأخذ ملامحه التي نراها اليوم يعود في جذوره إلى الاحتلال الفرنسي، الذي استعان وقتها بالمهندس الشهير ميشيل إيكوشار (Michel cochard) في إعادة تخطيط المدينة. وبرغم أن المهندس الفرنسي كان في العشرينيات من عمره وقتها، ولم يكن يملك الخبرة الكافية للتعامل مع مدينة بتاريخ عريق كدمشق، إلا أن الاستعمار أطلق يده في الكثير من المسائل، وأصبح مهندساً استشارياً للحكومة السورية المشكلة في تلك الفترة، ليصبح لاحقاً مدير مكتب تخطيط المدن في سورية.

ونعرف اليوم، أن إيكوشار الذي «صقل» نفسه مهنيًا في عدد كبير من مستعمرات فرنسا، من سورية إلى المغرب وساحل العاج والكونغو والكاميرون وغيرها الكثير، صاغ في خمسينيات وستينيات القرن الماضي فلسفة معمارية جديدة للمدن تقوم على فكرة كسر الجسر الرابط بين عمارة البلدان المستعمرة مع بيئتها وثقافتها، ومع ما أنتجته هذه الثقافة من موروث معماري وفني سابقاً، لتتحول المدينة بمعناها العميق إلى بقايا غير مترابطة وغير مفهومة.

إيكوشار و«شارع الثورة»!

يرى البعض، أن مهمة إيكوشار كانت بسيطة، وهي أن يخلق داخل المستعمرات الفرنسية فضاء ملائماً للمستوطنين الأوروبيين، إلا أن المسألة أكبر بكثير من ذلك، ولا يمكن فصلها إطلاقاً عن سياسة استعمارية شاملة، وضعت مهمة طمس هوية شعوب هذه المستعمرات، ويمكن لنا أن نجد آلاف الأمثلة على ذلك، وفي الكثير من المجالات. لكن ما يثير الاستغراب حقاً وفي المثال السوري تحديداً، هو أن



ساروجة... عقود طويلة مهدت لألسنة اللهب

مكتب دراسات قاسيون

حفر الحفرة فلماذا يحملون المجرفة!



شاهد على وجوده، ووسيلة لنقل نضاله إلى أجيال أخرى، وكان لا بد بالنسبة لأعدائنا أن يتغير شكل دمشق كونها مليئة بالآلاف الشواهد على تاريخنا وخصوصاً الحديث منه. ومن هنا تحديداً، كانت «إسرائيل» أكثر من سعى لإنجاز ذلك، بعد أن حرص وكلاء الاستعمار الداخليين حتى بعد الاستقلال على تنفيذ هذه المهمة القذرة، فإن كان القرار السياسي للاستعمار في لحظة، هو طمس هويتنا ونتجت عن ذلك جملة من السياسات، فما مغزى أن تظل هذه السياسات قائمة حتى اللحظة؟ وما معنى أن يستمر هذا التدمير الممنهج الذي نشهده؟ الاتهامات المتبادلة التي نسمعها اليوم، ومحاولة تحميل المسؤولية لتجار أو متربصين خارجيين بعقارات ما، هي تسمية مقصودة على عدونا الحقيقي، وعلى كل وكلائه الداخليين الذين يظنون وأهمين أنهم كانوا أول من فكر بتدمير دمشق، متجاهلين أن هذا «الركام المبعثر» يحمل روحاً عصية على القتل، وعصية على التدمير، مهما بلغ طيش العابرين به، ومهما بلغ استهانتهم به!

«السليقة» التي سمحت للسوريين بتحديد أعدائهم بسهولة، في الخارج والداخل، ومن هنا يصبح فهم التدمير الممنهج لكل أوجه هذه الهوية ممكناً، ويصبح مفهوماً أيضاً، لماذا ظل تدميرها هدفاً ملحاً حتى بعد جلاء الفرنسيين! فهذه السليقة مثلاً دفعت بالآلاف السوريين لتشكيل جيش إنقاذ فلسطين الذي اندفع إليه شبان في بداية حياتهم لأنهم شعروا بالخطر، وشعروا بأن المشروع الصهيوني لا يستهدف فلسطين وحدها، بل يستهدف وجودهم هم أيضاً، ليعيدوا في ذلك إحياء جيش المتطوعين الذي مضى إلى ميسلون خلف يوسف العظمة في معركة جسدت ملامح بلدنا في العصر الحديث.

الحيرة التي تصيب شاباً حين يقف اليوم عند بسطات الطيور الموزعة على الأرصفة بجانب حمام القرماني المتداعي هي شعور طبيعي، فلن يدرك سبب اختيار هذه النقطة بالذات لبيع الطيور، فسوق الطيور لم يعد موجوداً، ولا توجد أية إشارة إلى تاريخه، أو إلى أنه كان هنا في يوم من الأيام، وهذا ما يجري مع الكثير من معالم دمشق التي جرى تشويهها وتدميرها، فالشواهد على الأحداث المفصلية في تاريخنا تختفي تدريجياً كما لو أن الصراع مع الاستعمار لم يحدث في دمشق هذه التي نعيش فيها اليوم.

الحيرة تلك من بسطات الطيور المبعثرة هي نفسها الحيرة التي تبدو على وجوه بعض الشبان حين يسمعون أن شباناً في أعمارهم مضوا إلى ميسلون خلف يوسف العظمة، رغم أنهم كانوا يعرفون النتيجة الخاسرة للمعركة مسبقاً، وهو بالتحديد الهدف من طمس هويتنا وكل دعائمتها، أن يبدو تاريخنا سلسلة مبعثرة من قصص عفا عليها الزمن، لا نفع منها أو من حفظها وترك شواهدا قائمة. فأبطلنا مثلاً: لم تكف بإعدام عمر المختار بل رمته من الطائرة في الصحراء، كي لا يتحول مكان دفنه إلى

وضع مخطط ما يعرف باسم شارع الثورة اليوم، وقسم الحي إلى قسمين وتوزعت أبنية حديثة على جانبي الطريق الحديث. هذا المشروع لم يضر حينها حي ساروجة، فحسب بل أضر بالكثير من ملامح المدينة الأخرى، فلحق غوطة دمشق ضرر كبير، وتم فصلها بشكل ما عن دمشق، وأنهى أيضاً كتلة مهمة من أسواق دمشق التي امتدت خارج أسوار المدينة القديمة.

في ذاكرتنا الجمعية

إذا أعدنا ترتيب كل ما سبق، سيكون واضحاً أن المطلوب كان طمس الهوية، فعمارية المدن كانت دائماً جزءاً من تاريخها الذي يتحول إلى قضية راهنة كونه امتداداً لكل نضالات شعب ما، ومن حاول طمس هذه الهوية كان يسعى إلى تفتيت المجتمع ليجد السوريين - مثلاً - أنفسهم حائرين، لا يفهمون كيف وصلوا إلى هذه البقعة من الأرض، وما هي الروابط العميقة التي جمعتهم وتشكلت بينهم. عمارة دمشق جزء من ذاكرة جمعية نقلها سكانها من جيل إلى آخر، شأنها في ذلك شأن كل المدن السورية، هذه الذاكرة الجمعية حملت فيما حملته الكثير من عناصر ثقافتنا كالطعام والأغاني والفنون، لكنها حملت أيضاً تلك



وما معنى أن يستمر هذا التدمير الممنهج الذي نشهده؟ الاتهامات المتبادلة التي نسمعها اليوم ومحاولة تحميل المسؤولية لتجار أو متربصين خارجيين بعقارات ما

ساروجة... عقود طويلة مهدت لألسنة اللهب

مكتب دراسات قاسيون

هل إيكوشار هو من أحرق ساروجة؟



على خلفية الحريق الذي أصاب عدة مبان تاريخية في سوق ساروجة والضجة التي أثارها هذا الحريق على المستوى الشعبي بشكل رئيس، ولأنه ليس الأول من نوعه، فقد بات من الضروري وضع الأمر في سياقه لفهم أبعاده المختلفة...

من المعروف أن البيوت الثمينة أصحابها أغنياء ودائماً بتاريخ العمارة في العالم، الأغنياء أو الطبقة الغنية والطبقة الحاكمة هي من تمتلك مثل هذه القصور. من المفيد معرفة أن عبد الرحمن باشا اليوسف من أصول كردية، وكان يوجد في مقدمة منزله قرب الباب مثل محرس صغير يقدمون فيه القهوة، وعلى اليمين مطبخ هذا المنزل الفخم الذي كان يطعم الضيوف، وليس صحيحاً أنه كان يفتح بابه للفقراء، هذه المعلومة ليست صحيحة. ويشاع أنه كان يقوم بذبح حوالي 30 خاروفاً باليوم ويقوم بطبخها، والصحيح أنه كان يطعم من يأتي لتثبيت موقعه كأحد الوجهاء من باب آخر، وجرى التركيز أثناء الأسبوع الماضي على أنه أمير الحج مع إغفال جوانب أخرى، لقد كان شخصية سياسية ويتميز بأنه كان مع «الاتحاد والترقي» أي أنه كان مختلفاً عن العابد الساكن في الطرف الآخر من سوق ساروجة، ذاك الذي كان مع السلطان عبد الحميد وعنده ميول وطنية وضد هيرتزل، ومن المعروف أن هيرتزل بذكراته تحدث عن العابد بشكل سيئ، حيث أن السلطان عبد الحميد قد قام بتكليف العابد باستقباله والرد عليه. بينما عبد الرحمن باشا اليوسف كان في الطرف الثاني. عندما ذهب

مراكز في الأبنية التاريخية، لكن من أجل تفكيك الحي تم ضرب أهم البيوت فيه. هدموا أيضاً بيت المرادي وهو قصر مهم جداً وثقه الباحث خالد معاذ منذ زمن، وصور البحرة التي يبلغ قطرها خمسة وعشرين متراً. ويوجد بداخله جامع وتربة.. إلخ. فهو على هذه الدرجة من الضخامة. ويقال: إن الشخص الذي يعيش به لا يحتاج أن يخرج للخارج. ومن ضمن طرق المخطط التنظيمي لإيكوشار يقول بأنه يمكن تنفيذه عبر استملاكات باسم المدارس في قلب دمشق القديمة.

قامت قاسيون في عام 2014 بتصوير المنزل وتوثيق وضعه المهدم والوضع السيء بسبب الإهمال.

قمت بعمل مسودة قرار مقترح لمجلس محافظة دمشق بالتسعينات لاستملاكه، لأنه في ذلك الوقت كان الورثة 11 شخصاً متفرقين في أنحاء العالم، وكان البيت يتهدم. كانت هنالك بعض العناصر المعمارية ما زالت سليمة؛ مثلاً: عندما قمت بزيارته بالتسعينيات كان سقفه سليماً من الداخل، وهذا ما وثقته رئيسة المجموعة الأوروبية باستخدام الصور التي أخذتها لبيت اليوسف في كتاب لها، وكان من الممكن ترميمه عندما قمنا باستملاكه بأقل الخسائر الممكنة.

قدمت الحجج المناسبة لعدم تنفيذ الحماية بذريعة حقوق المواطنين وهي بالحقيقة رغبات المستثمرين العقاريين وتجارة البناء

● د. ناديا. عرفك السوريون من خلال فضحك المستمر لمخطط إيكوشار، وقد تحدثت عن علاقة الحريق بذلك المخطط. وضح لنا لو سمحت فكرتك عن ذلك.

هنالك فكرتان، الأولى: هي أن مخطط إيكوشار بالتحديد هو الذي كسر حي ساروجة من خلال شارع الثورة، مخطط إيكوشار والجزء الخاص فيه بسوق ساروجة الذي قدم منذ عام 1936، وضع لاختراق حي عربي فيه مشاكل بالنسبة للفرنسيين وهي المقاومة الوطنية، وفي عام 1968 عندما تم تقديم مخطط إيكوشار للتنفيذ وضع هذا التفصيل ضمن المخطط.

● هل كان إيكوشار ينفذ هذا المخطط أثناء وجود الفرنسيين؟ أم لم يكن جارياً تنفيذه آنذاك؟

أتت الصحفية الفرنسية التقدمية أليس ولو عام 1925، وكتبت عن الثورة السورية، وذكرت أنه هناك مهندسون يعملون مع الانتداب لا تقبلهم بلدية من الدرجة العاشرة في فرنسا، يخططون لأقدم مدينة بالتاريخ. أي أن هنالك تفاصيل عديدة كان يجري العمل عليها منذ ذلك الحين. وهذا تفصيل من تلك التفاصيل، وكما ذكرت مخطط كسر سوق ساروجة منذ العام 1936 تم من خلاله شق ما يسمى بشوارع الثورة ومنه ضرب وتفكيك النسيج المعماري. وفي العام 1968 وعلى أساس المخطط تم ضرب البيوت المهمة، ومنها بيت السبيح مثلاً. كان هذا البيت - القصر بجانب بيت العابد بحجة تخصيصه كمركز بريد، من أجل تفكيك بنية الحي، صحيح يوجد في العالم

■ لقاء مع: د. ناديا خوست حاورتها: د. عروب المصري



وليس بخاف على القارئ أن الدكتور ناديا خوست، كانت وما زالت من أعلام الدفاع عن المدينة القديمة في دمشق، وسوق ساروجة تحديداً، ويبدو ذلك جلياً في عدد من إصداراتها الأدبية والتوثيقية للتاريخ السوري المعاصر، ناهيك عن نضالاتها الملموسة طويلة الأمد من مختلف المواقع في هذا الاتجاه. وقد استطاعت تقديم العديد من التوضيحات التي يتساءل عنها السوريون في لقاء لقاسيون معها حول هذا الحريق.



ساروجة... عقود طويلة مهدت لألسنة اللهب

مكتب دراسات قاسيون

د. ناديا خوست هذا الحريق ليس بريئاً



غير مفهوم. فدار الوثائق التاريخية- بيت العضم- ملاصق تماماً لبيت اليوسف، حتى أنه كان يقال سابقاً: إن أتى ضيوف كثر إلى بيت العضم ولم يكن هناك مكان لاستقبالهم يذهبون لبيت اليوسف لأرض دياره مباشرة، والعكس كذلك، إذاً يمكن انتقال الحرائق من المفترض أن توجد أساليب للإنذار الفوري من رائحة الحريق ورش المياه المضغوطة للإطفاء أو أجهزة الإنذار. يبدو أن الإحراق حدث من عدة أماكن، لذلك وكما قال لي مختار سوق ساروجة: «كنت مع المحافظ بعد نصف ساعة تماماً من الحريق وكنت أقفز من سطح لسطح مع رجال الإطفاء، يبدو أن الحريق أو الإحراق تم إشعاله من عدة أمكنة».

من الواضح بالنسبة لنا ما هو الهدف من مخطط إيكوشار، من عملية تدمير المدينة القديمة وشق شوارع من منتصفها وتدمير البنية المعمارية للمنطقة دعينا نتكلم بشيء من التفصيل عن ذلك.

لا يمكنني أن أرى لا مخططاً اقتصادياً ولا معمارياً خارج الصراع الرئيسي في المنطقة، الذي جميعنا اليوم نعيشه، والذي ولدنا وهو موجود، وما زال أولادنا يعيشونه،

توظف العمارة بوظائف جديدة مناسبة للزمن والعصر، المسألة الأخرى: أنه اندلع حريق كبير والتهم هذه العمارة، هل يعترف بأن الأمر قد انتهى، ويجب إيجاد تخطيط جديد أو تنفيذ مخطط إيكوشار في تلك المنطقة؟ لا بالعكس، الغضب من الحريق يبين أن الناس شبعات من موضوع الأبراج واستلهاهم الغرب والخليج في العمارة، يجب أن يعاد بناء هذه المنطقة كما كانت. وهذه ستكون سابقة. لقد زرت درسدن في ألمانيا الديمقراطية كان تقريباً حوالي 90% من بيوتها مهدمة، وفي أثنائها وضعت الحكومة برنامجاً لـ 25 عاماً لاستعادتها، ورممت بيوتاً ضخمة وفخمة، مثل: المتاحف والخ، وهذا هو ما يجب أن يعتمد، لا أن يكافأ تجار العقارات أبداً، هؤلاء الناس الذين لا يهتمون سوى بجيوبهم، وإنما نحتاج بداية جديدة من سوق ساروجة لإعادة البناء بالطراز نفسه والارتفاعات نفسها، وأهم شيء هي الارتفاعات والفراغات نفسها، حيث ثبت أن المنزل العربي هو أكثر المنازل مناسبة لهذا الطقس لوجود فسحة للتنفس. العالم في أيام الحر تنام في أرض الديار.

● عملية الإهمال المتعمد لهذه المنطقة، حيث تم وضع اليد على بيت يوسف ولكن لا يوجد أي إجراء ترميمي نهائياً وتم تركه للتقادم بالزمن، ولاحقاً بالحريق كي يهبط على الأرض، هنا هل يمكننا أن نقول: إن هناك عملية متعمدة، أي الإهمال جزء من عملية التدمير؟

يوجد دائماً بجميع الأبنية التاريخية والمدن القديمة المهمة الثمينة نظام ضد الحرائق، ويوجد نظام للتعامل مع المواد التي من الطبيعي أن تكون قابلة للاشتعال كالخشب والطين، هذا لم يكن موجوداً لدينا، نحن معتمدون على العناية الإلهية «إنه كله ماشي الحال» ولا بأس الخ، مثلاً: ألا يكون هناك نظام للحماية بدار الوثائق التاريخية شيء

المدينة القديمة- لا أذكر في أي حي- وهناك قرروا إنشاء لجان الدفاع عن المدينة، وقرروا الالتحاق بيوسف العظمة لكي يدافعوا عن المدينة، وما كان من عمر البهلوان صاحب ذاك البيت إلا أن ذهب مع يوسف العظمة وقاتل معه في ميسلون وعاد مع الجرحى. وقد سجلت وقتها أن بنت القضماني قامت بنقل الأسلحة المستخدمة في معركة ميسلون إلى البساتين وقامت بتخبئتها، وعادت هي نفسها للقيام بنقلها إلى الثوار عام 1925 في نفس العام الذي قامت فيه الثورة. دعينا نعود إلى عبد الرحمن باشا اليوسف هذا الذي سار في ركب الفرنسيين، عندما بدأ التمرد في حوران قام الفرنسيون بتكليفه هو والدروبي أن يوجهوا إنذاراً أو أن يقوموا بتهديئة الثائرين، وذهبوا بالقطار ووصلا إلى خربة الغزالة- قمت بزيارة هذه المحطة، وهي محطة كاملة جميلة جداً- وقاموا بقتله هناك لأنهم اعتبروه خائناً، وقال لي أهل المنطقة كيف كان يأتيهم القمح السوري والسهمس الفلسطيني، وتحدثوا عن كيفية قتل عبد الرحمن باشا اليوسف. هناك عدة مسائل موضوعة أمامنا: هل طلبنا حماية منزل عبد الرحمن باشا لأننا معجبون به؟ لا لسنا معجبين لا بالأمراء ولا بالملوك، ومع ذلك عملت على حماية كل بيوتهم ودائماً

الفرنسيون قبيل الانتداب نسق عبد الرحمن باشا اليوسف مثل أي شخص انتهزي سياسي مع الحكم الوطني، بعدها رأى أن الفرنسيين قادمون اتصل بهم، وقمت بتوثيق هذه الحادثة في الصالة التي قمت بزيارتها آنذاك وكانت سليمة. اتصل بالرجال قادة الأحياء ودعاهم لقصره وقال لهم: أريد أن أقول لكم شيئاً، ولكن قبل ذلك أقسموا على القرآن ألا تبوهوا بالسر، ولا تقولوا شيئاً عما سأقوله لكم ولا تنشروه، وأقسموا، ثم قام بتجميع كوم من الليرات الذهبية في منتصف الصالة، وقال لهم: هذه لكم إذا دخل الفرنسيون مع جيشهم القوي من دون مقاومة، هذا الذهب لكم، لكن قسماً من رجال الأحياء المتمسكين بالقسم اجتمعوا في منزل عمر البهلوان في قبر عاتكة، وقد تحدثت معي ابنته الصغيرة وقالت ما يلي: «هنا في أرض الديار اجتمعوا، وجلس الرجال على هذا الدرج، وجاء واحد منهم ووقف أمام الحائط، وقال له: يا حيظ كنا البارحة في منزل اليوسف، وقال لنا كذا وكذا وكذا» حتى لا يحث بيمينه، والطريف أنه إذا قرأت ملحمة جلامش سترين أنه يوجد شبيه لذلك الحوار مع الحائط لكي لا يكسر اليمين. ومن هنا من هذا المنزل من بعده مباشرة خرجوا واجتمعوا في داخل السور في قلب

يوجد دائماً بجميع الأبنية التاريخية والمدن القديمة المهمة الثمينة نظام ضد الحرائق هذا لم يكن موجوداً لدينا نحن معتمدون على العناية الإلهية



ساروجة... عقود طويلة مهدت لألسنة اللهب

مكتب دراسات قاسيون



«إسرائيل» تبحث عن أي أثر تاريخي أو تخترعه أو تنقب عن الآثار، فأثناء غزو العراق ذهبوا مع الأمريكان من أجل التنقيب هناك، اخترعوا أثناء الاحتلال الأمريكي المباشر والفظ أثاراً لهم، أصبحوا يترجمون بعض الأماكن التاريخية ترجمة توراثية، ومن قبلها هناك وثائق قاموا بترجمتها ترجمة توراثية في محاولة تطبيق وإحكام التوراة على التاريخ، وهذا أمر معروف. ماذا تقول الوثائق الصهيونية؟ أنا استشهد دائماً بها، الوثيقة عنوانها «تل أبيب- موسكو- 1985» وقت البيريسترويكا، ماذا تقول؟ اهدموا الآثار التاريخية علناً واتركوها تهمل، وتظاهروا بانشغالكم بالمسائل الاقتصادية وستفككها الغوغاء حجراً حجراً، هذه الوثيقة موجودة لدي حرقياً.

● ما مصدر الوثيقة ومن الذي قام بكتابتها؟ هي رسالة داخلية من المنظمة الصهيونية إلى جماعاتها في الاتحاد السوفييتي الذين تقوم بتحضيرهم من أجل الانقلاب بعد البيريسترويكا لإلغاء الاتحاد السوفييتي. من ضمنها توجد مقاطع اقتصاد ومقاطع من الفكر، مقاطع عن قيادة الدولة وعن المؤسسات الخ، وثيقة مهمة جداً. تم تسريبها إلي عندما كنت بالاتحاد السوفييتي، هذه الوثيقة تقول: «عندما يصبح الشعب دون تاريخه يصبح كالطفل الصغير دون أب وأم ويسهل علينا قبولته» هذا ما ورد في الوثائق، أما عملياً، فنحن نرى كم يحاولون الاستيلاء على المسجد الأقصى بالحريات في فلسطين رغم كل شيء لم يقدروا على شيء، إذا مسألة الهوية التاريخية هي مسألة مهمة من صلب الصراع العربي- «الإسرائيلي»، لذا لا أستطيع أن أرى أبداً حماية الهوية المعمارية من ناحية فنية فقط، من الناحية الجمالية أجل إنها جميلة، ومن الناحية الفنية عظيمة، لكن هذا كله ذو محتوى سياسي- وطني لأنها تعبير عن شعب وتعبير عن حضارة، ومن أجل هذا التعبير يجب وضع حماية لها.

● في بيروت عندما قاموا بتدمير المدينة القديمة وعملوا سوليدير فيها، دمروا آخر الآثار الفينيقية في لبنان، بالمقابل، ماذا تعني البنية المعمارية الموجودة في المدينة القديمة بالنسبة للسوريين بالمقارنة مع ما حصل في بيروت؟

المدينة العربية تتميز بما يلي: لسنا مثل الأوروبيين أي الأثر التاريخي بحد ذاته يكفي، بنية المدينة هي النسيج المعماري التي تضم بداخلها جميع الأبنية التاريخية من أضرحة وجوامع وحمامات الخ، جميعها مدككة تذكياً، أي النسيج هو الأثر المعماري، إيكوشار بـ«فزلكانته» قال: «يكفي أن نترك حمام مثلاً، يمثل فترة كذا» وهذا خطأ كبير، وإيكوشار لا يتجرأ أن يقول مثل هذا الكلام في فرنسا، ولا في أي بلد أوروبي، لأن الأوروبيين يحمون نسيجهم المعماري، ليس لأنه مهم فحسب، بل لأنه يمثل الهوية. تتميز المدينة العربية أيضاً

أنها قامت بحفظ شيء ديمقراطي بداخلها، حيث أنه في أصغر وأبسط بيت يوجد له حق بالسما والباء وبالخضار ولو كان محدوداً وفيه حوض صغير، لكن لهم الحق فيه. لم تفصل المدينة القديمة العربية بيوت الأغنياء عن بيوت الفقراء، لذلك ترين بيت الغني بجانبه بيت الفقير وهذا يدل على التكافل الاجتماعي، فالأغنياء لا ينزلون بمدينة لوحدهم ويتركون الفقراء، كانوا محتاجين دائماً للدعم، كان هناك دائماً غزو يهددهم، ويهدد البلد كله ولا يرد هذا الغزو إلا التلاحم الاجتماعي. صحيح لم يكن يوجد متاحف، لكن لم يكن يوجد عزل للفن في مكان محدد، كان الفن مشرباً بالحياة اليومية والعمارة، لذلك ترين أن أبسط البيوت في سوق ساروجة- أقدر أن أقول: إنني دخلت جميع البيوت في سوق ساروجة- ترين الزخرفات في حجر على الباب، وترين ذلك بطريقة المظلة وجمال النافذة بإطارها، وعندما تخرجين من باب الغرفة ترين دائماً الأرضية مثل سجادة صغيرة على العتبة، فالفن كان داخل المنزل والبحرة مهمة جداً،

هذه الوثيقة تقول

«عندما يصبح الشعب دون تاريخه يصبح كالطفل الصغير دون أب وام ويسهل علينا قبولته»

كلها زينة وحولها مثل السجادة، توجد بيوت بسيطة وبيوت غنية، وكلها فيها هذه العناصر، الفن مهم والعناصر الفنية في دمشق بسيطة من الطين والخشب المحلي، والفن كان يصنع الجمال من هذه المواد البسيطة، فصنع العجمي هذا الفن الفخم من هذه العناصر البسيطة، فلذلك هذه المدينة العربية التي لها كل تلك السمات الإنسانية والثقافية والاجتماعية، لذلك لا يمكنك أن تقصصها، وأن تقولي أريد هذه القطعة ولا أريد تلك. ذات مرة في ندوة أقامتها كلية العمارة ودعي إليها محاضرون أجانب كحضور، عرضت الندوة مخططات لحي القنوات، وقالوا: إن هذا القسم يمكن الاستغناء عنه، وقال لهم الأجنبي: على أي أساس تقولون: إن هذا يمكن الاستغناء عنه؟ لا يوجد شيء يمكن الاستغناء عنه!

● يبدو أن هؤلاء جماعة إيكوشار السوريين؟ توجد عناصر متماسكة في البنية المعمارية ترميمها غير متعب، وعناصر أخرى غير متماسكة متعبة بالترميم، لكن هذا لا يعطي الحق لأي أحد بحذف هذه العناصر المتعبة التي يجب ترميمها بكل الأحوال. بالمعنى الوطني، ليست لدينا استراتيجية لحماية تراثنا، بالمعنى الفكري لا يوجد منطق يحكم هذه العملية، لذلك بالنسبة لسوق ساروجة من خلال المعارك القديمة لحمايته، وصلنا إلى أن كلية العمارة هي الهيئة العلمية التي تستطيع دراسة حي سوق ساروجة. وتمت دراسته، وعملت مقدمة تاريخية عن الحي، وصنعت مجسم الحي، ووضعت له الحلول. هذا كله موجود في كلية العمارة منذ تسعينيات القرن العشرين. وهذا لم يحصل لأن محافظة دمشق قائمة على الفساد، وقائمة على مجموعات الفئتين فيها لهم علاقات مع تجار البناء والمهم لديهم الهدم.

● بالعودة الى إيكوشار، ممن تبناوا سياسة إيكوشار وبدأوا بتنفيذها هل كان عبد الرؤوف القسم أولهم، أم كان هناك من سبقه في الحكومات السابقة؟ عبد الرؤوف القسم هو الذي استخدم إيكوشار، والمخطط الكامل أصبح ينفذ قطعة قطعة، لأنني عندما قرأت المخطط كاملاً وباللغة الفرنسية كما وضعوه في تلك الليلة لم أتم، وقلت بأنه مخطط صهيوني لإزالة دمشق ووضع مدينة أخرى مكانها.

● ما هي الأجزاء الأخرى التي نفذت من مخطط إيكوشار؟

هو يقول: إنه يريد إزالة دمشق كلها ووضع غيرها بكل بساطة، أول شيء قاموا به: هو إزالة دار البلدية في ساحة المرجة- ساحة الشهداء التي أعلن منها استقلال سورية ورفض الوطن القومي الصهيوني 1920، ثانياً: قاموا بإزالة وتدمير الآثار، ويوجد شيء وقع في المخطط، ولا يعفي شيئاً من التدمير لا داخل السور ولا خارج السور. ويوجد في نهاية المخطط الهدف، وهو البحث عن أثار ملوك دمشق التوراتيين على عمق 7 أمتار إلى 9 أمتار، ويقول أيضاً: إنه يمكن ألا نجد شيئاً، فهل يمكن تدمير مدينة؟ ويمكن ألا يجد شيئاً؟ وماذا يهمني كسوري بالبحث عن ملوك دمشق التوراتيين؟ فقلت: عندما كنت بمجلس محافظة دمشق لم تسقط دمشق 1967 وأتى مخطط إيكوشار ليقسمها عام 1968، ولا زلت عند هذا الرأي، وما زلت أشعر بأنه مخطط صهيوني، وبالطبع سيستفيد منه جميع التجار العقاريين وإذا كنتي تريدين أن تحليه تحليلاً سياسياً فستقولين: إنه مشروع صهيوني وينفذ بأيدي رؤوس الأموال الكبيرة.



ساروجة ... عقود طويلة مهدت لألسنة اللهب

مكتب دراسات قاسيون

من سوليدير بيروت إلى ساروجة دمشق

عن قتل الذاكرة واغتيال روح المجتمع!



ما يتعرض للاحتراق في دمشق القديمة، ليس مجرد معالم أثرية وتاريخية، بل هوية وروح مجتمع بأسره؛ فالمرحلة الثلاث الأساسية في اغتيال الدول والشعوب باتت مكررة وواضحة: بدءاً من اغتيال جهاز الدولة المدني عبر «تخصّصته»، أي إنهاء وظيفته الاجتماعية بالتدريب، ومن ثم اغتيال قسمه الصلب العسكري، أيضاً عبر شكل خاص من «التخصّص» يقوم على إنهاء حصرية السلاح وتحويلها إلى «حصريات» عديدة... وبعد هاتين الخطوتين اللتين تحولان جهاز الدولة إلى حالة موت سريري، تبقى خطوة واحدة نحو الموت الكامل: سحب أجهزة التنفس، عبر قتل ذاكرة المجتمع وروحه.

■ د. محمد المعوش

لا يمكن للمرء أن يرى حرائق الشام القديمة المتكررة، وأخرها ما جرى في ساروجة مؤخراً، دون أن يحضره مثال سوليدير اللبناني الذي شكل المرحلة الثالثة في اغتيال لبنان، وجاء بالضبط في «نهايات الأزمة - الحرب اللبنانية»، كما هو الأمر الآن مع «نهايات الأزمة - الحرب في سورية».

ولذا، فمن المفيد في هذا السياق، أن يتعرف القارئ السوري عن قرب، على بعض المفصل الأساسية في ملف «سوليدير»...

في سياق «إعادة الإعمار»

أخذ ملف «إعادة إعمار» بيروت الكثير من النقاش، وتحديدًا تحت عنوان «إعادة إعمار المدن بعد الحروب أو الكوارث». وذلك من عدة جوانب: منها: المعماري والمدني والسياسي والتاريخي والاقتصادي والطائفي. واعتبره البعض نموذجاً للتوحش الضمني المرافق للنموذج النيوليبرالي الذي بدأ يتوسع بشكل مفرط مع انهيار الاتحاد السوفييتي تحديداً الذي «يصادف» تاريخ توقيع «اتفاق الطائف» حول لبنان.

لم يكن «اتفاق الطائف» بما يخص التسوية الدولية والإقليمية والداخلية للحرب الأهلية اللبنانية إلا هدية مؤقتة للشكل العسكري من تلك الحرب، فيما بقيت أسباب الحرب فاعلة، لا بل كان الاتفاق نفسه عاملاً في تعميق تلك الأسباب عبر توزيع حصص «الهيمنة» على «الطوائف اللبنانية»، وعملياً على تجار الحرب الذين جرى تنصيبهم ممثلين للمجتمع دون استشارته ورغمًا عنه، فالنموذج الطائفي للنظام السياسي يفترض هيمنة «طائفة» على حساب البقية

لتماسكه الشكلي، وما إن انفرط عقد «التماسك الهيمني» حتى انفتح النظام على تفكك مستمر ما زال يتعمق دون إمكانية لحله على أساس الشكل الطائفي نفسه، منفجراً معارك عسكرية من وقت لآخر، لم تتطور لحد مستوى حرب أهلية محكوماً بالانهيار الاقتصادي والمالي، الذي هو نتيجة النموذج الاقتصادي الذي ساد طول العقود التي تلت هدنة الطائف.

لا يخرج ملف «إعادة الإعمار»، والذي أخذ شكله الأنضج في مدينة بيروت، عن هذا النموذج الريعي المعادي لأي شكل من الإنتاج، والمعادي للغالبية الساحقة من الشعب. فالمشروع الذي بدأ التحضير له في العام 1983 «ولم يبدأ تنفيذه إلا في عام 1993 بسبب المعارك التي تجددت بعد 1983» عبر شركة «سعودي أوجيه» «فرعها اللبناني أوجيه - لبنان»، التي صارت لاحقاً «الشركة اللبنانية لتطوير إعادة إعمار وسط بيروت»، المملوكة لرئيس الحكومة الراحل رفيق الحريري «دخل الحريري إلى السياسة من هذا الباب كممثل للملكة العربية السعودية» وتجاهل توصيات مشاريع سابقة «في عام 1977، وآخر في عام 1978»، وحتى توصيات الفريق الهندسي الذي كان على رأسه وقتها الوزير السابق شربل نحاس والمعادي لمشروع «وسط بيروت» كما تم تنفيذه لاحقاً.

التوصيات كانت تهدف بشكل عام إلى معالجة نتائج الحرب التقسيمية من خلال تشكيل وسط مدينة لا يعيد فقط واقع المدينة كما كان قبل الحرب، أي في كونها مركزاً سكنياً واقتصادياً وتجارياً ومركزاً لخطوط النقل، والمساحات العامة، لكل النسيج الاجتماعي، وتحديدًا إعادة ترميم الطابع التراثي للأبنية والثقافية، بل أيضاً استهدف أن يكون وسط المدينة مساحة جامعة تعمل بالضد من عملية التقسيم الاجتماعي

والمناطق والديمغرافي... الأمر الذي جرى نفسه، فعلياً، وجرى تنفيذه بطريقة مختلفة تماماً، وللمفارقة، فقد تحول «وسط بيروت» إلى جامع حقيقي، ولكن للباشوات تجار الحرب والمستثمرين الأجانب والفاستين واللصوص، وبات أشبه بجزيرة معزولة لا علاقة لها لا ببيروت ولا بلبنان، إلا من حيث هي أحد مراكز نهب لبنان وبيروت...

في المعالم العامة لمشروع «إعادة الإعمار»

في كون التسوية هي تأجيلاً وليست حلاً للتناقضات؛ كانت أهم المعالم المعمارية والمدنية لمشروع «إعادة الإعمار» هي طمس ونكران الحرب من جهة، ما أنتج على المستوى المعماري محواً للعاصمة كما كانت عليه قبل الحرب، ومن جهة أخرى، وكما حصل مع ملفات عديدة أخرى منها طمس ملف المفقودين، والمجازر الجماعية، وسياسياً نكران الخيانة الوطنية، وغيرها. فكان ملف إعادة الإعمار المكافئ المعماري والمدني لهذا النكران والطمس لأسباب الحرب وأحداثها، وكأن القوى السياسية الحاكمة اتفقت على الصمت، فتم خنق المدينة وصوتها.

يجمع الباحثون في قضية «إعمار وسط بيروت» أن المشروع كان جريمة بحق المدينة. ولأن القضية متعددة الجوانب، يمكن المرور سريعاً على أهم عناصرها. أولاً: قبل الحرب، شكلت المساحة السكنية والصناعية من وسط بيروت حوالي 42%. هذه المساحة تم القضاء عليها تقريباً بعد المشروع. ثانياً: تم تجريف غالبية الآثار المعمارية التي يعود بعضها للعهد الروماني بحجة تسريع العمل. ثالثاً: تم هدم غالبية المباني التراثية، وتحديداً البيوت. رابعاً: تم حصار وسط المدينة بمجموعة من الطرقات السريعة التي تعزل الوسط عن «ضواحيه» الشعبية، وفي الوقت ذاته تعزل الضواحي نفسها عن بضعها على أساس الفروقات «الطائفية». سادساً: صارت الهوية الأساسية للوسط قائمة على ثقافة الاستهلاك المعلن، والمجمعات التجارية «المولات» التي ضمت الماركات العالمية بشكل أساس، وما رافقها من مواقف للسيارات ابتلعت المساحات العامة.

سابعاً: وهنا الجانب المباشر لعملية النهب المنظم والتي شهدنا آخر فصولها في السطو على أموال المودعين من قبل المصارف مؤخراً، حصل المشروع على أساس استملاك مجحف للمباني والعقارات بأسعار «تخمينية» مخفضة، فتم شراء العقارات والمباني بثلاث حقها، وأحياناً أقل «يمكن مراجعة ملف أصحاب الحقوق في وسط بيروت، واللذين أصيب بعضهم بنوبات قلبية على الهواء مباشرة». هذه هي بعض المعالم الرئيسية لما رافق مشروع «سوليدير».

نتيجة المشروع اليوم

من جهة، لم ينجح مخطط «السلام» المزعوم في المنطقة مع الكيان الصهيوني «كانت تلك أحلام ورغبات التيار النيوليبرالي وممثليه في المنطقة»، ومن جهة أخرى، تعمقت أزمات النظام اللبناني على وقع اشتداد التناقضات عالمياً وإقليمياً. وفشل نموذج الربع كقاعدة لهوية وسط المدينة الذي قال عنه البعض: إن المقصود منه كان «مركز أعمال» (Central District) لا «وسط تجاري»، ما أنتج فراغاً مدينيًا، صار لاحقاً «مدينة أشباح» وحصناً لأبراج معزولة، محصنة من قبل شرطة وأجهزة رسمية وغير رسمية على وقع تراجع السباحة من جهة، والاشتباكات المتكررة في العقد الأخير، وأخرها الاحتجاجات في الأعوام الثلاثة الماضية، التي اعتبرها البعض، وبمعزل عن نتائجها السياسية وأزمة مشروعها السياسي، أنها أعادت روحاً ما لقلب المدينة البارد والفارغ، وأعيد تسيير بعض المرافق المغلقة التاريخية كسينما البيضة ومسرح تياترو بيروت، حيث صارت مركزاً للنقاشات والاجتماعات السياسية والثقافية والفنية، وهناك ظاهرة الأسواق الشعبية «مثل سوق أبو رخوص» التي كرهتها النخبة الحاكمة، وتحديداً مصرفيها. ما سبق على رمزيته، أظهر أن هوية المدينة لا يمكن أن تفهم إلا ضمن الصراع السياسي - الاقتصادي الأوسع، فعودة الحركة السياسية وحدها أعادت لوسط المدينة حياته، ولو بشكل نسبي وجنيني.

وهكذا، كان فشل مشروع «إعادة إعمار وسط بيروت» تعبيراً فاقعاً عن فشل التجارب الليبرالية، وعن نتائجها المدمرة والتقسيمية والإلغائية.

صار لاحقاً «مدينة أشباح» وحصناً لأبراج معزولة محصنة من قبل شرطة وأجهزة رسمية وغير رسمية على وقع تراجع السياحة

ساروجة ... عقود طويلة مهدت لألسنة اللهب

مكتب دراسات قاسيون

حماية الآثار والاستفاقة الرسمية المتأخرة التي لا يعول عليها!



الحريق المؤسف والمؤلم الذي نشب في منطقة ساروجة القديمة وسط العاصمة دمشق بتاريخ 2023/7/16، التهم الكثير من المباني فيها، بما في ذلك قصر اليوسف الأثري كليا، وكذلك تضررت بسببه مساحة كبيرة من قصر خالد العظم الأثري، مع تسجيل خسائر إضافية كبيرة تتمثل ببعض الوثائق التاريخية الهامة!

■ نوار الحمصي

وبعيداً عن الخوض في مسببات نشوب الحريق ومآلاتها، فإن هناك مسؤولية مباشرة وغير مباشرة تتحملها الجهات الحكومية الرسمية قبل غيرها، ليس على مستوى الحريق الحالي بنتائج الكارثة الكبيرة فقط، بل بسبب عوامل التقصير والإهمال واللامبالاة المستمرة طيلة العقود الماضية، وصولاً إلى الحال المزري للمنطقة ببيوتها المتهتكة والمتهالكة، بما في ذلك التراثية والقديمة المصنفة كأثار، والمحمية افتراضاً من قبل الجهات المعنية رسمياً على المستوى المحلي، ومن قبل اليونسكو كمظلمة دولية معنية أيضاً!

وبعيداً عن كبل الاتهامات المباشرة، يجب ألا نغفل أهمية الآثار والتراث بحياة الشعوب، وبأن فصل الشعوب عن تراثها والقطع مع تاريخها هي غاية بحد ذاتها تعمل عليها بعض القوى، مسخرة الكثير من الإمكانيات لتحقيقها!

الحماية الشكلية كانت وبلا على الآثار والتراث!

منطقة ساروجة عموماً تعتبر أثرية وتراثية وبالتالي محمية افتراضاً، لكن ذلك كان بالنتيجة وبلا على بيوتها وسكانها! فالحمية الشكلية على مر العقود والسنين الماضية كانت تتمثل رسمياً بمنع عمليات الترميم والصيانة لهذه المباني، وبالحد الأدنى صعوبات كبيرة وتكاليف مرتفعة، بالإضافة إلى الكثير من الاشتراطات، التعجيزية أحياناً، التي حالت دون التمكن من عمليات الصيانة المطلوبة للكثير من أبنيتها من قبل مالكيها أو ساكنيها وشاغليها، ومن نتائج ذلك ما يتم تسجيله بين الحين والآخر من تدهم لبعضها، جزءاً أو كلاً، بفعل عوامل الإهمال وعوامل الطبيعة على مر الزمن!

والحال لم يكن أفضل على مستوى المباني الأثرية والتراثية التي بعهد وزارة الثقافة أو المحافظة، كمسؤولية وإشراف مباشر عليها أو من خلال الاستملاك، فهذه أيضاً أصابها الكثير من الإهمال والاستهتار، وصولاً إلى حال التردّي والتهتك على مر السنين! والأمر لم يقف عند هذا الحد فقط بل تجاوزته إلى أن بعض البيوت الأثرية والتراثية مشغولة ومستثمرة كورشات حرفية ومهنية أيضاً، ما يعني مزيداً من تهتكها وانعدام صيانتها وترميمها!

والأهم من كل ما سبق هو التراخي بعوامل الأمان على مستوى البنية التحتية في هذه المنطقة، سواء بما يخص شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء فيها، أو بما يخص تفادي أو الحد من النتائج الكارثية لأي حريق قد ينشب فيها، وهو ما تم دفع ضريبته

من خلال سهولة وسرعة انتشار النيران، فلا مصادر إضافية للمياه من أجل عمليات الإطفاء، ولا بنية تحتية مؤمنة لهذه الغاية، ومراكز الإطفاء بعيدة نسبياً عنها، ومن الصعوبة اختراق حاراتها الضيقة!

على ذلك فإن الحريق الكارثي الأخير في منطقة ساروجة الأثرية والتراثية هو آخر ما حرر من نتائج الإهمال واللامبالاة الرسمية وليس بدايته، مع كل أسف!

الكارثة المعممة ومصالح الاستثمار!

هذا الواقع البائس بما يخص منطقة ساروجة الأثرية والتراثية لا يختلف عن غيرها من المناطق الشبيهة في دمشق القديمة ومحيطها، والمسجلة مبانيتها ضمن تصنيف الحماية المفترضة، إلا بشكل بسيط ونسبي! ولعل الاختلاف الوحيد المسجل بهذا السياق هو اختراق الاستثمارات في بعض الأحياء من مدينة دمشق القديمة، والتي فسح المجال لمستثمريها بإجراء عمليات الترميم اللازمة للبيوت المستثمرة من قبلهم، ليس بغاية الحفاظ عليها كتراث وكثروة أثرية، بل بغاية ضمان أرباح مستثمريها فقط لا غير!

والأكثر من ذلك أن الغايات الاستثمارية الربحية من بعض البيوت الأثرية والتراثية في دمشق القديمة كانت سبباً إضافياً لتهاكها، عبر أساليب الفساد والنفوذ، للضغط على مالكيها أو شاغليها كي يخلوها بغاية استثمارها وتحقيق الأرباح السهلة والسريعة منها!

وأي استثمار.. مطاعم وفنادق وبارات و.. لا علاقة لها لا بالتراث ولا بالآثار! فغزو هذا النمط من الاستثمار كان سبباً إضافياً لتسجيل المزيد من عوامل الاستهتار واللامبالاة الرسمية، ليس تخلياً عن المهام والواجبات والمسؤوليات، بل تكريساً للتضحية بالتراث والآثار، وهو ما جرى ويجري عاماً بعد آخر!

استفاقة متأخرة شكلية أيضاً!

جرى اجتماع بتاريخ 2023/7/20 في وزارة الإدارة المحلية ناقش وضع خطة عمل لحماية المناطق الأثرية والتاريخية من الحرائق. وقد حضر الاجتماع كل من وزير الإدارة المحلية والبيئة ووزيرة الثقافة، ومحافظ دمشق.

ومن مفرزات الاجتماع، بحسب ما ورد على صفحة الحكومة الرسمية: «وضع خطة لتلافي تكرار الحريق الذي حدث في مدينة دمشق القديمة «حي العقبية»، والوقوف على الواقع التنظيمي للمنطقة الأثرية والتاريخية وواقع الاستملاك والإشغالات فيها، على أن يشمل ذلك جميع المناطق المشابهة من حيث التكوين والبنى».

الاجتماع أعلاه لن يخرج الزير من البير بالنسبة لمدينة دمشق القديمة بتراثها وآثارها، فهو كأعراض النخوة المفاجئة التي ما تلبث أن تزول وتنتلش!

فكم من حريق أتى على مناطق وأثار في دمشق القديمة، ولم تلمس جديداً بعده على مستوى اختلاف آليات التعامل مع أبنيتها المحمية افتراضاً!

فالحال بقي على ما هو عليه من صعوبات ومعوقات من أجل عمليات الترميم المطلوبة للأبنية في هذه المناطق من قبل مالكيها وشاغليها، والبنى التحتية على حالها من التهتك والترهل، بما في ذلك شبكات الكهرباء السيئة، التي ربما تكون لوحدتها كلفة بنشوب الحرائق واستعارها فيها!

الخشية المشروعة!

أكثر ما يخشى منه مالكو البيوت وشاغلوها في دمشق القديمة هي عمليات الاستملاك التي يتم تبريرها بزريعة الحفاظ على التراث والآثار، والتي لا تكون نتيجتها إلا خسارة لهم، مع استمرار تهتك هذه البيوت إهمالاً واستهتاراً، وهو ما جرى خلال العقود الماضية!

ولعل الحريق الأخير في ساروجة دليل على ذلك، فقصر خالد العظم لم يسلم من الحريق، وقصر اليوسف أصبح أثراً بعد عين!

وقبل ذلك ما زالت مشكلة حي الصراوي في دمشق القديمة قائمة ومستمرة دون حلول حتى تاريخه!

والمثال الفاقع على مستوى نمط الحفاظ على التراث والآثار الرسمي هو واقع حال محطة الحجاز الراهن، وما جرى لسوق القرماني خلال السنوات الماضية، والأهم من كل ما سبق هو مثال مجمع يلبغا بكتلته الإسمنتية الكبيرة، على أنقاض بعض الآثار التي دُفنت تحته، والكثير من الأمثلة الشبيهة، سواء في

دمشق أو غيرها من المدن على طول البلاد وعرضها!

فالحديث الرسمي أعلاه عن «الواقع التنظيمي للمنطقة الأثرية والتاريخية وواقع الاستملاك والإشغالات فيها» ربما يكون تمهيداً لمزيد من الاستملاكات، سواء في منطقة ساروجة أو غيرها من أحياء دمشق القديمة المبوبة ضمن الحماية، مع عدم ضمان الحفاظ عليها طبعاً!

طغيان عقلية الاستثمار!

ما جرى ويجري بحق التراث والآثار، والمناطق المسجلة على قائمة الحماية المحلية والدولية، في البلاد عموماً، هو بعهد الحكومة وجهاتها الرسمية المعنية قولاً واحداً كمسؤولية وواجبات، بكل ما يتعرض له أو يطرأ عليه، ولا يعفيها من ذلك أي مبرر أو ذريعة، حتى ولو كان ذلك بفعل عوامل الطبيعة!

لكن الاستفاقة الرسمية المتأخرة، ووفقاً لسير الأمور على أيدي الرسميين خلال العقود والسنين الماضية، قد لا تشي بالخير، لا بالنسبة لمالكي البيوت في المناطق المحمية باسم التراث والآثار، ولا بالنسبة لهذه البيوت نفسها على مستوى حمايتها الفعلية!

فعقلية الاستثمار هي الطاغية بالمنطق الاقتصادي الذي يحكم البلاد، وهي ذات الأولوية بالاهتمام الرسمي، بما في ذلك الاستثمار بالآثار والتراث، سواء بشكل مباشر من خلال المحافظة عليه شكلاً كحال المطاعم والبارات في دمشق القديمة، ووصولاً إلى دفعه إن اقتضت مصالح الاستثمار ذلك، كحال مجمع يلبغا وسوق القرماني!

الحلول ممكنة!

والسؤال الذي يفرض نفسه بعد كل ما سبق، هل من حلول تضمن الحماية الحقيقية للتراث والآثار في البلاد؟

والجواب بكل اختصار نعم هناك حلول، ونقطة البدء فيها بأن تستعيد الدولة مهامها وواجباتها ومسؤولياتها كاملة، ومروراً بالانتهاء من السياسات التفريطية المعتمدة رسمياً، ولا تنتهي بإبعاد النمط الطاغى من القول الاستثماري المحمي بهذه السياسات، نفوذاً واستغلالاً وفساداً!

ملاحظات حول مشروع البرنامج



وردت في العدد الماضي من قاسيون، وفي مادة «ملاحظات من السويداء» على مشروع البرنامج، عدة نقاط يمكن التفاعل معها بشكل أكبر والبحث بالتساؤلات التي طرحتها بشيء من التفصيل؛ وهنا محاولة للقيام بذلك...

■ كنان دوير

وردت الملاحظة الأولى بصيغة تساؤل عن خطر الإسلام السياسي بعد تعرض نمودجه أي «الإخوان المسلمين» لعدة ضربات وتراجعات خلال السنوات الماضية، حيث تم ذكره كعباءة أيديولوجية جديدة ضمن منطقة الشرق العظيم بشكل خاص كغطاء وحامل للمشروع النيولبرالي الذي يهدف إلى تنفيس أزمة المركز الإمبريالي عبر تصديرها إلى الأطراف وخاصة منطقتنا، والهدف هو ضرب وتفتيت الدول وتدمير القوى المنتجة فعلياً. برأيي، فإن الخطر ما يزال قائماً، حتى وإن تراجع؛ فالصراع لم يحسم بعد، وعناصره لا تزال من حيث الجوهر هي نفسها. أكثر من ذلك، فإن اللحظات الفارقة ضمن الصراع هي تلك التي تسبق التحولات والنقلات النوعية ضمنه، ونحن نعيش في لحظة من هذا النوع؛ لحظة تجري ضمنها إعادة ترتيب شاملة، تحاول العناصر الرجعية ضمنها تكثيف قواها وتوحيدها باستخدام مختلف أنواع العباءات الأيديولوجية المتوفرة في جعبتها، حتى وإن كانت متناقضة أشد التناقض...

على سبيل المثال، فإن المركز الغربي يسعى سعيًا محمومًا خلال السنوات الأخيرة لتوسيع الهجوم الخلوي على بنية المجتمعات وثقافتها، وأبرز وسائله الراهنة موضوع «المثلية الجنسية»، والتي قد تبدو من حيث

الشكل متعارضة حد التناقض مع «الإسلام السياسي». مع ذلك، فإن القوى المحسوبة على الإسلام السياسي تغمض عينيها تماماً عن سياسات الغرب هذه وتستمر باعتبار الولايات المتحدة حليفها الأساسي وتسير ضمن مخططاتها وتوافق عليها على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي، بحيث تبدو مواقفها مجرد تكرار ببغائي للمواقف الغربية. هذا الأمر الواضح، يضيف إلى مهمات الشيوعيين السوريين مهمات إضافية، بينها فضح هذه التيارات التي تدعي حرصها على «ثقافة المجتمع وتقاليد» في حين أنها تحارب تلك الثقافة فعلياً وتسعى لتقويض قدرة تلك الثقافة على مقاومة الغرب عبر تحويلها إلى أشكال من التطرف والتخلف والتعصب، وظيفتها هي بالضبط فتح الطريق أمام الأفكار النيولبرالية؛ فالانحلال الثقافي والأخلاقي، والتعصب والتخلف الثقافي والأخلاقي، هما نقيضان في وحدة، لا يمكن لأي منهما أن يعيش دون الآخر، بل ويتغذى منه بشكل مباشر ويعزز وجوده...

حول «منظمات المجتمع المدني»

لا يجوز اتخاذ موقف جامد وقطعي من كامل ظاهرة منظمات المجتمع المدني؛ بل ينبغي معالجة القضية بحركتها وتطورها؛ بمعنى أن ما يسمى «منظمات مجتمع مدني» أو «منظمات غير حكومية» ليست كياناً واحداً

منسجماً وذا اتجاه واضح وثابت.

من الصحيح أن دور الممولين، والغربيين خاصة، هو دور حاسم في قولبة وتأطير هذه المنظمات وعملها كيما يصب في البرامج الغربية نفسها، إلا أن ذلك ليس حكماً قطعياً نهائياً بأن هذه المنظمات ستلعب في المستقبل القريب دوراً سلبياً بالضرورة؛ أولاً: التوازنات الدولية في حالة حركة مستمرة وسريعة، والغرب الذي يمول اليوم لن يكون قادراً على الاستمرار بالتمويل، على الأقل لن يكون قادراً على التمويل بالقدر نفسه، وهذا ليس تخميناً مستقبلياً، بل أمراً واقعاً حدث فعلاً، وأكثر من يعرف به هم المشتغلون ضمن هذه المنظمات، والذين يرون تراجع التمويل سنة وراء سنة. ثانياً: هنالك قسم كبير من الشبان والشابات المشتغلين في هذه المنظمات، ممن لديهم آراء نقدية جدية اتجاه تلك المنظمات، لكنهم يتعاملون معها بوصفها عملاً يعيشون منه، خاصة مع حالة الشلل الاقتصادي والفقر المدقع، ولذا فإنه مع التحولات القادمة، ومع تغير الأوضاع الاقتصادية، ينبغي توقع حركة واسعة داخل وخارج هذه المنظمات، بما في ذلك في الآراء والتوجهات، وبشكل الممارسة الفعلي لتلك الآراء... وهذا بطبيعة الحال، لا ينبغي أن يتعارض مع التوصيف المبدئي والعلمي للظاهرة..

تعدد الأقطاب والصراع العالمي الحالي الانطلاق من فهم حقيقي وعلمي لطبيعة الصراع الحالي من الصحيح أن الصراع العالمي الحالي يأخذ شكل صراع بين دول واستقطاب مؤقت بين «معسكرين» أو قطبين «دوليين»، ولكن هذا ليس أكثر من القشرة الخارجية؛

فكما هو وارد في مشروع البرنامج فإن فهم هذا الصراع يتطلب فهم مجموعة عوامل:

طبيعة الاصطفافات الدولية والقوى المتصارعة، مع فهم انعكاس هذا الصراع ضمن هذه الدول نفسها، والفرز الجاري في كل دولة بين فضاء قديم وفضاء سياسي جديد قيد التشكل.

تشكيل منظومة عالمية قائمة على التعاون والتوازن في العلاقات الدولية حكماً تستسمح بتطور مختلف هذه الدول بالمعنى السياسي والاقتصادي الاجتماعي.

ولكن أيضاً، فإن المهام المطروحة على جدول الأعمال العالمية كضرب هيمنة الدولار - تفكيك الأحلاف العسكرية مثل الناتو - إعادة بناء نظام عالمي مالي وسياسي جديد... هذه المهام نفسها، لن تنجز انطلاقاً من الشكل الحالي للدول، وهنا يكمن أحد عناصر قوة مشروع البرنامج من خلال عدم الوقوع في الميكانيكية في فهم التوازن الدولي، أي عدم التعامل مع روسيا مثلاً، بوصفها روسيا الحالية فقط، بل وأيضاً روسيا الكامنة والتي يحركها الصراع نفسه باتجاهات مختلفة تماماً، ربما حتى عن إرادة ورغبة قسم هام ممن يمسكون الدفة فيها.

هذه القوى التي ستقوم بتنفيذ هذه المهام ستجد أو ستقوم بصنع المعبر السياسي لها مع ما يرافقه من تغييرات داخلية...

أما النظر لكل هذه التغيرات باعتبارها خطوات منتظمة ومرسومة وجاهرة، وكأن التاريخ والثورة «مستقيم مثل جادة نيفسكي» وهي الطريقة التي كان لينين يسخر عبرها من هذا الرأي» فهو تبسيط سيتعثر عند كل نقطة تحول نوعية.

خسارة إضافية لمزارعي القمح



انتهت عمليات حصاد محصول القمح في جميع مناطق زراعته تقريباً، وما زالت مؤسسة الحبوب تستلم ما تبقى منه من المزارعين.

■ عاصي اسماعيل

وخلال جلسة الحكومة بتاريخ 2023/6/20، وبعد اطلاعها على واقع عمليات استلام محصول القمح للموسم الحالي، تم «التأكيد على المحافظين والجهات المعنية المتابعة المباشرة وتذليل أي عقبات على أرض الواقع»، وكذلك تم «الطلب من وزارة المالية والمصرف المركزي تسليم المبالغ المستحقة للمزارعين بالية ميسرة تضمن حصولهم على مستحقاتهم دون تأخير».

وبحسب بعض الفلاحين فإن تأخير عمليات صرف مستحقاتهم واستلامها تعتبر خسارة لهم تضاف إلى خسارتهم جراء تسعير المحصول غير المجزي! فما هي هذه «الآلية الميسرة» المعتمدة التي انعكست على حسابات الفلاح بالمزيد من الخسارة بالنتيجة؟!

آليات صرف قيمة المحصول!

يستمر المصرف الزراعي التعاوني بصرف قيمة محصول القمح للمزارعين تبعاً، وذلك بحسب آليات العمل المتبعة من قبله والمبوبة بموجب تعاميم صادرة بهذا الشأن، والتي تتضمن ما يلي:

يتم استلام جداول الحبوب وقوائم الشراء من مندوب مركز الحبوب، وتتم مطابقة قوائم الشراء مع جداول الحبوب وإدخالها إلى النظام الحاسوبي. يتم تنظيم أوامر الدفع اللازمة ويرفق مع أمر الدفع نسختان من قائمة الشراء،

إحدهما للمزارع والنسخة الأخرى للفرع.

عند التأكد من وصول الاعتمادات المخصصة لصرف قيم الحاصلات الزراعية إلى حساب الفروع تم التوجيه بالإسراع في صرف قيم الحاصلات الزراعية خلال فترة لا تتجاوز 48 ساعة.

فتح حساب جار لكل عضو تعاوني في الجمعية الفلاحية تتجاوز قيمة فاتورته من القمح مبلغ 50/ مليون ليرة سورية. يتم صرف مبلغ 50/ مليون ليرة سورية لكل عضو تعاوني في الجمعية والباقي يتم إيداعه في حسابه الجاري. طلب المصرف الزراعي من الفلاحين والجمعيات الفلاحية التي تتجاوز قيم فواتير محاصيلهم 50/ مليون ليرة سورية فتح حسابات جارية لدى فروع المصرف ليتم إيداع قيمة المحاصيل فيها وذلك قبل البدء بعمليات صرف قيم الحاصلات.

يحق للفلاح تحويل هذه المبالغ المودعة في حسابه أو سحبها وفقاً لسقف مبالغ السحب اليومية المحددة من قبل مصرف سورية المركزي.

التسليم لصاحب الاستحقاق شخصياً وبموجب بطاقته الشخصية، وأخذ توقيعه أو بصمته على أمر الدفع أو بموجب وكالة قانونية.

أما الأعضاء التعاونيون فيتم تسليم استحقاقهم إلى لجنة المادة 17/ في جمعياتهم الفلاحية، وتحصيل الدبون المستحقة لصالح المصرف عند صرف قيم الحاصلات الزراعية، ويمكن فتح

أكثر من كوة صندوق حسب الحاجة عند قيم الحاصلات الزراعية.

سرعة التسليم لا تعني سرعة الصرف!

لا شك أن الآلية المعتمدة أعلاه لصرف قيمة المحصول للفلاحين غايتها الافتراضية هي الدقة في عمليات الحساب والصرف، لكن الهامش الزمني فيها طويل، وسقوف الصرف النقدي المحددة تعتبر ضئيلة!

فسرعة تسليم المحصول من قبل الفلاحين لا تعني سرعة في عمليات استلام قيمته بالضرورة، بالمقابل فإن كل يوم تأخير في عمليات استلام القيمة يمثل خسارة بالنسبة إليهم!

فمدة 48 ساعة الواردة في التعليمات أعلاه هي الفترة المحددة لإنجاز المرحلة ما قبل الأخيرة من عمليات الصرف، ومع ذلك لا يتم التقيد بها، أما بقية المهام فلا مدة محددة لإنجازها، ليضاف بعدها التعليمات الخاصة بالمصرف المركزي حول سقف السحب اليومي!

فالآلية المعتمدة أعلاه لم تكن ميسرة على الإطلاق، فبسببها تزايدت خسارات الفلاح عملياً!

فمقابل المدد الزمنية، المفتوحة أو المسقوفة أعلاه، فإن أسعار السلع والمواد في الأسواق ترتفع لحظياً، وكذلك مستلزمات الإنتاج التي ترتفع أسعارها بنسب كبيرة، وذلك تبعاً لتذبذب سعر الصرف الرسمي وغير الرسمي، وبالتالي يكون الفلاح قد خسر جزءاً من مستحقاته بسبب فروقات الأسعار الناجمة عن متغيرات سعر الصرف كنتيجة!

الهامش الزمني ومتغيرات سعر الصرف!

حددت اللجنة الاقتصادية بتاريخ 2023/5/4 سعر شراء القمح للموسم الحالي بـ 2500 ليرة/كغ ويضاف إليها مبلغ قدره 300 ليرة/كغ كحافز تشجيعية لزراعة وتسليم القمح بحيث يصبح السعر النهائي 2800 ليرة/كغ. تكاليف الموسم الحالي بحسابات الفلاح كانت بحدود 1 مليون ليرة/دونم، وهي ما شكلت خسارة بالنسبة إليه بحسب التسعير الرسمي للقمح بواقع 2000 ليرة/كغ تقريباً بعد حسم نسب التجريم، وبواقع إنتاج وسطي يقارب 400 كغ/دونم، أي بوسطي خسارة 200 ألف ليرة/دونم، وهو ما سبق أن تم التنبؤ به له بمواد سابقة لقاسيون!

سعر الدولار الرسمي بتاريخ تسعير المحصول أعلاه كان 7500 ليرة، وسعر السوق الموازي أعلى من ذلك طبعاً، مع العلم أن تكاليف مستلزمات الإنتاج تسعر في السوق بسعر دولار أعلى من السعريين، كما جرت العادة تحوطاً، وقد كان بوقتها بعتبة 10 آلاف ليرة تقريباً! 50 مليون ليرة كسقف للصرف النقدي المباشر من الناحية العملية تقابل كمية مسلمة تقريبية تعادل 25000 كغ، بواقع سعر 2000 ليرة/كغ بعد التجريم، وبوسطي إنتاج 400 كغ/دونم، وهذا يعني مساحة مزروعة لا تقل عن 62 دونماً! من سلم كميات أقل من ذلك سينتظر عمليات استكمال البيانات والحساب وصولاً إلى صرف قيمة مستحقاته، وهي مدة طويلة نسبياً! كل من سلم كمية تتجاوز الكمية أعلاه، فهو لن يستلم بقية مستحقاته نقداً، بل سيضطر لسحبها على أقساط تبعاً وفقاً لتعليمات المركزي، أي سينتظر مدة

مدة 48 ساعة الواردة في التعليمات هي الفترة المحددة لإنجاز المرحلة ما قبل الأخيرة من عمليات الصرف أما بقية المهام فلا مدة محددة لإنجازها

بسبب تأخر صرف المستحقات!



بالليرة	بالدولار	
10000	100	السعر التحوطي السابق
15000	66	السعر التحوطي الآن
5000	44	الفارق / خسارة

فهل سيتمكن الفلاحون من إعادة زراعة أرضهم بمحصول القمح للموسم القادم في ظل تكبدتهم هذا الحجم من الخسارة المتراكمة الآن، وفي ظل الاستمرار بسياسات قضم الدعم الجائرة، ومع الاستمرار بنمط التسعير غير المجزي لمحصولهم، والأهم في ظل استمرار تراجع قيمة الليرة أمام الدولار، رسمياً أو في السوق الموازي، مع سيطرة أنماط التسعير التحوطي لمستلزمات إنتاجهم المتحكم بها من قبل كبار حيتان السوق والاستيراد؟!

ولمصلحة من يتم الاستمرار بتكريس هذه السياسات الظالمة، وهذا النمط الجائر من التسعير، مع التدهور المستمر والمتسارع على قيمة الليرة مقابل الدولار؟!

الإجابة واضحة وصريحة ونعيد تكرارها مجدداً وباختصار!

فكل ما جرى ويجري يصب بمصلحة القلة القليلة من كبار أصحاب الأرباح فقط لا غير، الذين من مصلحتهم الاستمرار بتقويض الإنتاج وصولاً إلى إنهائه، ولو كان ذلك بالصد من مصلحة المنتجين والمستهلكين والأمن الغذائي والاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية!

الخسارة المحسوبة أعلاه عن كل مليون ليرة مستحقة وتأخر صرفها تضاف طبعا إلى الخسارة التقريبية بكل دونم بواقع 200 ألف ليرة/دونم! والنتيجة أن البعض من أصحاب الحيازات الواسعة الذين سلموا كميات محصول كبيرة، وتأخر صرف مستحقاتهم وفقاً للآليات المتبعة أعلاه، فإن الخسارة المركبة بالنسبة إليهم أصبحت تعادل 860 ألف ليرة/دونم تقريباً!

أسئلة هامة ومشروعة معروفة الإجابة سلفاً!

الحسابات أعلاه تعني افتراضاً أن تكاليف زراعة الدونم للموسم القادم من القمح لن تقل عن 1,660,000 ليرة بالحد الأدنى، هذا طبعا بحال ثبات واستقرار سعر الصرف، الرسمي والموازي والتحوطي، على حاله دون ارتفاع! وعلى اعتبار أن مستحقات الفلاحين الذين سلموا محصولهم لمؤسسة الحبوب لم تصرف كاملة لجميعهم بعد، فهذا يعني تزايد خسارة بعضهم بحال طرأ ارتفاع جديد على سعر الصرف في الأيام القادمة، وهو أمر متوقع!

كل كيلو قمح

خسر ما يعادل

0.091 دولار من

تاريخ التسعير

وحتى الآن ولكل

1 دونم خسارة

تقريبية تعادل

36.4 دولاراً أي ما

يعادل 360 ألف

ليرة



تكاليف مستلزمات الإنتاج التي كانت محسوبة على دولار يعادل 10 آلاف ليرة مع بدء عمليات تسليم المحصول أصبحت الآن تحسب على دولار يتجاوز 15 ألف ليرة، أي بزيادة تتجاوز 50%، وهي مقارنة لنسبة الارتفاع بسعر الصرف، سواء الرسمي أو في السوق الموازي، حتى الآن فقط! والجدول التالي يوضح خسارة الفلاح بحساب سعر كيلو القمح مقابل الدولار الرسمي من تاريخ التسعير وحتى الآن:

التاريخ	سعر القمح الرسمي ليرة/كغ	سعر الصرف الرسمي ليرة/دولار	سعر القمح دولار/كغ
2023/5/4	2800	7500	0.373
منذ 2023/7/16	2800	9900	0.282
الفارق/ خسارة	-	2400	0.091

كل مليون ليرة عند تسعير القمح رسمياً بواقع 7500 ليرة كانت تعادل 133 دولاراً بالسعر الرسمي للصرف مقابل الليرة، وتعادل 100 دولار بتقييم السلع والمواد المدولرة بالسوق تحوطاً بواقع 10 آلاف ليرة.

كل مليون ليرة الآن، بواقع 9900 ليرة/دولار رسمياً، أصبحت تعادل 101 دولار، وتعادل 66 دولاراً بأسعار السوق المدولرة تحوطاً بسعر 15 ألف ليرة.

كل مليون ليرة تأخر صرفها خلال الفترة الماضية خسرت ما يعادل 32 دولاراً بحسابات فرق سعر الدولار الرسمي، أي ما يعادل 316 ألف ليرة تقريباً!

والجدول التالي يوضح خسارة المليون ليرة مقابل تغير سعر الصرف الرسمي:

بالليرة	بالدولار	
7500	133	السعر الرسمي عند التسعير
9900	101	السعر الرسمي الآن
2400	32	الفارق / خسارة

والجدول التالي يوضح خسارة المليون ليرة مقابل تغير السعر التحوطي للسلع ومستلزمات الإنتاج:

إضافية تطول وتقتصر بحسب إجمالي المبلغ المستحق بالمقارنة مع سقف السحب اليومي المحدد من المركزي! سعر الدولار الرسمي استمر بالارتفاع طيلة الفترة الماضية ووصل إلى عتبة 9900 ليرة الآن، وسعره في السوق الموازي تجاوز هذه العتبة بنسبة كبيرة، وقد تجاوز التسعير المدولر للسلع والمواد في الأسواق عتبة 15000 ليرة، بما في ذلك مستلزمات الإنتاج التي تهم الفلاحين!

أي كل كيلو قمح مسلم للحبوب خسر ما يعادل 0.091 دولار من تاريخ التسعير وحتى الآن، وكل 1 دونم، بواقع إنتاج 400 كغ/دونم، تعني خسارة تقريبية تعادل 36.4 دولاراً، أي ما يعادل 360 ألف ليرة بواقع سعر الدولار الرسمي البالغ 9900 ليرة الآن، وبما يعادل 456 ألف ليرة بسعر الدولار التحوطي للسلع ومستلزمات الإنتاج المقدر بـ 15 ألف ليرة الآن!

حسابات الخسارة مقابل كل مليون ليرة تأخر تسليمها!

بناء على ما سبق من أسباب تأخيرية في عمليات الصرف بحسب التعليمات، فإن تأخر صرف مليون ليرة مستحقة فقط تعني خسارة كبيرة للفلاحين يمكن تفصيلها بحسبة بسيطة على الشكل التالي:

وبحسابات السلع المدولرة فإن كل مليون ليرة خسرت ما يعادل 44 دولاراً، أي 660 ألف ليرة تقريباً حتى الآن!

الحصار مقابل المقاومة الاقتصادية



مع ازدياد لجوء الولايات المتحدة والغرب عموماً إلى العقوبات الاقتصادية كسلاح في وجه من تريد، تحاول النخب الحاكمة في بعض الدول التي تعرضت للعقوبات الظهور بمظهر العاجز عن اتخاذ أي فعل من شأنه أن يخفف أثر هذه العقوبات وصولاً إلى إنهائه. فيما يلي، نستعرض التجربة الكوبية في التعامل مع العقوبات، مسلطين الضوء على جوانب الإخفاق والقصور وكذلك النجاح فيها.

■ قاسيون

تعود أصول أطول حظر اقتصادي وعقوبات في العالم إلى أوائل ستينيات القرن العشرين. حين كانت السلطة الحاكمة في كوبا بعد نظام باتيستا الدكتاتوري تتألف من قوى معادية للهيمنة الأمريكية بعمق، لكن قرار الحكومة الكوبية بالتحالف المعلن مع الاتحاد السوفيتي واحتضان الشيوعية كتوجه أيديولوجي معلن، لم يأتي صراحةً إلا بعد أحداث عامي 1961 و1962 «الغزو الفاشل لخليج الخنازير، وما سمي بأزمة الصواريخ الكوبية».

البدايات الكوبية للتعامل مع «أكبر حصار»

في عام 1962، وصلت الضغوط الاقتصادية ضد كوبا حداً أطلق عليه خبير العلاقات الكوبية الأميركية، ويليام ليوغراند، «نظام العقوبات الاقتصادية الأميركية الأكثر شمولاً ضد أي بلد في العالم»، والذي يُعرف شعبياً باسم «el bloqueo - الحصار»، والذي يتكوّن من تدابير عقابية تهدد أي نوع من التجارة والاستثمار في كوبا، مع قبول

أشكال محدودة من «التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية».

إلى جانب التجارة والاستثمارات، يفرض الحظر قيوداً على التحويلات المالية، ويحظر الوصول إلى مجموعة واسعة من البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات أمريكية الصنع، ويحول دون الوصول إلى الأدوية واللقاحات وتكنولوجيا الرعاية الصحية المصنوعة بترخيص وبراءات اختراع أمريكية. وعلى خلفية العقوبات، من المعروف أن الولايات المتحدة تمارس ضغوطاً على أي شخص يريد التجارة مع كوبا والاستثمار فيها، حتى في القطاعات غير الخاضعة للعقوبات.

كان تأثير الحصار آنذاك هائلاً: حيث كانت كوبا تعتمد بشكل كبير على التبادلات التجارية مع الولايات المتحدة، والتي صُنّرت إليها ما يصل إلى 80-85% مما تنتجه، واستوردت منها 60-70% مما تستهلكه.

بشكل عام، تشير التقديرات إلى أن نظام العقوبات قد أضر فعلياً بالاقتصاد الكوبي بمقدار 750-975 مليار دولار على مدى ستين عاماً (1960-2020)، ولعب دوراً حاسماً في إبطاء تطور



بحلول عام 1962، استوردت كوبا حوالي 80% من احتياجاتها من الدول الاشتراكية، وصدرت كل إنتاجها الوطني تقريباً إليها

البلاد.

ورغم أن الضرر كان هائلاً، فإن الحظر والحصار والعقوبات لم تحقق أبداً الهدف السياسي المتمثل في تغيير النظام الكوبي. بل على العكس من ذلك، تمكن الاقتصاديون في الحزب الشيوعي الكوبي من بناء نظام اقتصادي مقاوم جزئياً للعقوبات وقادر على ضمان مستويات معيشية مقبولة للكثيرين وتحقيق سلسلة من الأرقام القياسية المعترف بها دولياً.

نتائج معقولة وناجحة للتجربة الأولى تؤسس لما بعد

تمكّنت كوبا من التكيف بسرعة مع البيئة التجارية الجديدة التي فرضتها الظروف. بحلول عام 1962، استوردت البلاد ما يقارب 80% من احتياجاتها من منظومة الدول الاشتراكية، وصدرت كل إنتاجها الوطني تقريباً إليها. ردت الولايات المتحدة على التنويع الكوبي السريع بإقناع منظمة الدول الأمريكية بالانضمام إلى الحظر ضد كوبا، ما أدّى فعلياً إلى عزل الجزيرة عن الأمريكيتين بشكل شبه كامل. وبحلول عام 1968، بلغت قيمة الاستيراد والتصدير بين كوبا وباقي دول أمريكا اللاتينية مليون دولار فقط، بعدما كان 84 مليون دولار قبل عشر سنوات. وكذلك تمكّنت الولايات المتحدة من خفض التجارة بين كوبا وأوروبا الغربية من خلال منع التزود بالوقود وإيواء السفن وتغريم شركائها الذين لا يمثلون للعقوبات بشدة - وهي ممارسة لا تزال حتى اليوم، «يتضح ذلك من الغرامة التي دفعها البنك التجاري الألماني - كومرنتس بنك في عام 2017

والتي تبلغ قيمتها ملياري دولار لاتهمه بالتعامل مع إيران وكوبا».

عسكرة الاقتصاد الكوبي: حول جوانب الإخفاق والنجاح

كان رد فعل كوبا على توسيع نطاق العقوبات يستند أساساً إلى فكرة عسكرة الاقتصاد. حيث تم تلزيم العديد من القطاعات الاقتصادية للقوات المسلحة، وعلى اعتماد نموذج محدد من الاقتصاد الموجّه. لكن ذلك لم ينجح من التجربة الأولى، حيث لم يستطع تحقيق أهداف الإنتاج آنذاك.

فوق ذلك، وجدت كوبا نفسها - بعد وقت قصير من اندلاع الحرب الاقتصادية - فقيرة بالكفاءات الضرورية، لأن الولايات المتحدة أقنعت الآلاف من العمال ذوي المهارات العالية بمغادرة الجزيرة سعياً وراء وظائف ذات أجور أفضل «لاحقاً تم استخدام الاستراتيجية ذاتها ضد تشيلي في عهد سلفادور ألييندي». وحتى على المستوى الطبي، في عام 1961، كان لدى كوبا 3,000 طبيب فقط، بينما كانت تملك حوالي 6,000 قبل عامين فقط.

عالجت الحكومة الكوبية هذه المسألة من خلال إطلاق دعوة على مستوى البلاد للخبراء الطموحين وطلب الاستشارات الاقتصادية من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي CEPAL ومن الكتلة التي يقودها الاتحاد السوفيتي. واتخذت مجموعة الاقتراحات شكلاً أطلق عليه اسم «نظام الموازنة»، وهو نموذج للإدارة الاقتصادية يقوم على استخدام تقنيات المحاسبة المتقدمة، والتنبؤ الرياضي، مع النظر إلى الدولة ومعاملتها على أنها

.. دروس من التجربة الكويتية

85%

كانت كوبا تعتمد على الولايات المتحدة، والتي صدرت إليها ما يصل إلى 80-85% مما تنتجه، واستوردت منها 60-70% مما تستهلكه.

975

تشير التقديرات إلى أن نظام العقوبات قد أضّر فعلياً بالاقتصاد الكوبي بمقدار 750-975 مليار دولار على مدى سنتين عامي «1960-2020».

45%

بدأ الاتحاد السوفيتي في خفض مساعدات التنمية منذ عام 1985، وتم تخفيض المساعدات الاقتصادية بنسبة 45% بين عامي 1989 و1990.



متوازياً مع جهد الدؤوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

الخطأ الثاني لكوبا هو أنها لم تتوقع باكراً التغيير القادم بالمعنى الدولي. حيث بدأ الاتحاد السوفيتي في خفض مساعدات التنمية منذ عام 1985، وبدأ دعم الأسعار بالانخفاض في نفس الفترة، وتم تخفيض المساعدات الاقتصادية بنسبة 45% بين عامي 1989 و1990.

كان بإمكان كوبا - وفقاً لبعض الاقتصاديين- أن تخفف من أثر الأزمة الاقتصادية التي أعقبت الحرب الباردة لو أنها استثمرت في إحلال الواردات، ولو أنها توقعت تفكك الكتلة التي يفوقها الاتحاد السوفيتي، وبدأت في إعادة توجيه الاستيراد والتصدير نحو العالم الثالث. فعندما تفكك الاتحاد السوفيتي، شهدت كوبا أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها، إلى حد أطلق عليها فيدل كاسترو اسم «الفترة الخاصة في وقت السلم» للدلالة إلى أن أثرها يعادل أثر الحرب دون خوض حرب فعلية.

شهدت «الفترة الخاصة في وقت السلم» انخفاض الإنتاج الزراعي للجزيرة بنسبة 54%، وانخفاض الصادرات بنسبة 75%، وانخفاض الأجور الحقيقية بنسبة 25%، وانكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 36%. لهذا أطلقت الحكومة تحريراً جزئياً للاقتصاد. ومع ذلك، فإن وصفة الطوارئ هذه كان محكوم عليها بالفشل. وهي ما أسس فعلياً لانتقال كوبا نحو نموذج خلق نجاحات معترف بها عالمياً، سنتناول تفاصيله بالأرقام في مادة العدد القادم التي ستخصص للحديث عن السياسة الكوبية ما بعد الحرب الباردة.

وما إلى ذلك. وفي حين أن القيادة السوفيتية لم تستطع آنذاك المساعدة كثيراً على صعيد قطاع السياحة الجماعية «لم يتجاوز عدد الوافدين السوفيت 30,000 سنوياً، وهو رقم أقل بكثير من الـ 300,000 إلى 500,000 سائح من الولايات المتحدة كانوا في خمسينيات القرن العشرين»، إلا أن السوفييت ساعدوا بشكل خلاق على تحقيق التنويع الكامل لكوبا. وبحلول منتصف ثمانينيات القرن العشرين، كان لدى كوبا الكثير من التكنولوجيا والوقود السوفيتي الصنع لدرجة أنها بدأت في إعادة بيع الفائض إلى الدول المجاورة.

المساعدة موجوة.. لكن السؤال كيف تستفيد منها؟

يعتبر الكثير من الاقتصاديين الماركسيين الكوبيين أن كوبا أخطأت حين لم تستخدم التدفقات النقدية التي كانت تأتيها من الاتحاد السوفيتي بالشكل الأمثل: منحها الاتحاد السوفيتي وحده 300 مليون دولار سنوياً خلال ستينيات القرن العشرين، والتي أصبحت 600 مليون دولار سنوياً في العقد التالي. لكن هافانا قامت باستثمار المبلغ في عمليات تصنيع السلع الموجهة للتصدير بدلاً من إحلال الواردات ذاتها. نتيجة لذلك، ورغم المعونة والشروط التجارية المواتية والتنويع، لم تحرز كوبا تقدماً كبيراً نحو الاكتفاء الذاتي الجزئي، وظلت تعتمد اعتماداً كبيراً على السلع الأجنبية بغض النظر عن مصدرها.

باختصار، أدركت كوبا أن فتح العلاقات مع الشرق لا يعني شيئاً إن لم يكن

وقد أظهرت التجربة الثانية لكوبا أن «نظام الموازنة» قد انتهى وقته فعلياً، بعد أن استطاع مساعدة الاقتصاد الوطني على مواجهة السنوات الأولى من الحصار من خلال تعزيز الانضباط في العمل، وزيادة المقاومة الاقتصادية للشركات الصغيرة والمتوسطة، لكن قدرتها على تخصيص الموارد بكفاءة انخفضت مع نمو الاقتصاد بشكل أكثر تعقيداً. وهو ما أسس لانتقال البلاد نحو سياسة جديدة عملت على تكثيف الاكتفاء الذاتي وتأمين متطلباته.

تنويع التجارة لا يعني شيء دون الاكتفاء الذاتي

كانت كوبا تعتمد في السابق اعتماداً كبيراً على الولايات المتحدة، التي كانت هي المصدر الرئيسي للاستثمارات في الاقتصاد الكوبي، ومما لا شك فيه أنها شريكها التجاري الرئيسي الأول. لكن الحصار غير كل شيء، ودفع كوبا نحو التفكير في الاستفادة القصوى من العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.

لم يكن افتقار كوبا إلى المال مشكلة بالنسبة للاتحاد السوفيتي، الذي اعتمد أسلوب المقايضة القديم الذي اتضح أنه قابل للحياة فعلياً. حيث اعتادت كوبا على استبدال أهم منتجاتها، مثل السكر والنيكل، بالوقود والمعدات والتكنولوجيا.

وبحلول نهاية عام 1960، ذهب 80% من صادرات السكر في كوبا إلى منظومة الدول الاشتراكية. وبعد ذلك بعامين، نتيجة لأزمة الصواريخ وغزو خليج الخنازير، تم توسيع العلاقات بين كوبا والمعسكر الاشتراكي لتشمل السياحة والتدريب المهني والتعاون الإنساني

مؤسسة عملاقة. على هذا الأساس، حددت الحكومة الكوبية أهداف الإنتاج ومولته، وكان على المدراء إطلاع وزارة الصناعة على تقدم شركاتهم من خلال تحديثات نصف شهرية وربيع سنوية، ويمكنهم الحصول على جوائز أو مواجهة عقوبات اعتماداً على ما إذا كانت الأهداف قد تحققت أم لا. أي أنه تم استخدام الاقتصاد السلوكي لمكافحة حالة «عدم الكفاءة» التي كانت تسم الاقتصاد سابقاً.

كانت النتائج متنوعة. في عام 1963، وبعد تجربة دامت عامين، نجحت كوبا في تنويع وارداتها وصادراتها، لكن كان هنالك الكثير من الأهداف، والقليل جداً من الموارد. وعليه، يعتبر الخبراء أن الإنجازات الأساسية للتجربة الكوبية بين عامي 1961 و1963 هي التنويع الناجح للشركاء التجاريين والبناء السريع لمصانع الأغذية.

الانتقال نحو التجربة الثانية.. ستة أعوام في معركة الإنتاج

جرت التجربة الثانية في سياق «نظام الموازنة» بين عامي 1964 و1970، حيث وضعت الحكومة بناء الصناعة الثقيلة الوطنية وتنويع الأعمال الزراعية كأولويات قصوى. ومعركة الإنتاج التي استمرت عامين بهدف إنتاج 10 ملايين طن من السكر انتهت قريباً من تحقيق الهدف، حيث نجحت كوبا بإنتاج 8 ملايين طن. وبحلول نهاية ستينيات القرن العشرين، كانت الحكومة قد أنهت حملة التأميم، وسرعت توزيع الأراضي، واتخذت الخطوات الأولى نحو ما سمي لاحقاً بمعجزة الرعاية الصحية ومحو الأمية.



أدركت كوبا أن فتح العلاقات مع الشرق لا يعني شيئاً إن لم يكن متوازياً مع جهد الدؤوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي

موجة إفلاس في الغرب قد تصبح تسونامي



يبدو أن موجة الإفلاس في الغرب عاتية وكبيرة إلى حد قد يجعلها تصبح تسونامي يؤسس لانهيار الكثير من الاقتصادات الغربية المهلهلة. نقدم لكم مقالاً مشتركاً بين صحيفتين غربييتين من الطراز الثقيل الواشنطن بوست، وبلومبيرغ، والذي يستهل القول: «من المحتمل أن ما يجري مجرد بداية لموجة من حالات التخلف عن السداد في الشركات». يضيء المقال على مدى سوء الوضع الاقتصادي في الغرب، حيث إننا لن ننتظر كثيراً على ما يبدو حتى نرى نهاية وجود أي عمل صغير ومتوسط، وسقوط مدو لبعض الأسماء الكبرى التي اعتدنا على رؤيتها «منبعة» عن قوانين الاقتصاد، ليظهر لنا أن الكثير من الاقتصاد الغربي الحالي هو اقتصاد «أموات أحياء/زومبي» يعتمد بشكل كلي على الإفراض الرخيص وغير قادر على إجراء حتى أبسط عمليات الأعمال.

■ كريس براينت/واشنطن بوست
ترجمة: قاسيون

كانت حالات الإفلاس في الولايات المتحدة في الأشهر الستة الأولى من هذا العام هي الأعلى منذ عام 2010 بين الشركات المدرجة في «S&P Global Market Intelligence». في إنكلترا وويلز بلغت حالات الإفلاس أعلى مستوياتها منذ 14 عاماً. في السويد حالات الإفلاس هي الأعلى منذ عقد، وفي ألمانيا قفزت حالات الإفلاس بنسبة 50% إلى أعلى مستوى منذ 2016. في اليابان نسبة حالات الإفلاس هي الأعلى منذ خمسة أعوام. عادة ما ترتفع حالات الإفلاس بمجرد حدوث ركود فعلي، لكن الأعمال تنهار اليوم بالرغم من إظهار سوق العمالة وأرباح الشركات مرونة مذهلة. أحد التفسيرات هي أن برامج المساعدات المالية الحكومية السخية في وقت الوباء وتخفيف القواعد المتعلقة بضرورة إعلان الشركات إفلاسها قد أدت إلى فجوة غير اعتيادية في فشل الشركات في العمل بين عامي 2020 و2021.

في الكثير من الحالات أدى ذلك إلى تأجيل المحتوم المالي وليس منعه. إن نماذج الأعمال المعيبة وتركيبات الاستدانة المفرطة من رأس المال، والتحديات الهيكلية التي تواجهها الصناعات المختلفة، وضعت الشركات في موقف لا يسمح لها بالتعامل مع ارتفاع أسعار الفائدة. يقول الاستشاري روين نايت، الشريك في مؤسسة AlixPartners الاستشارية: «سمح المال الرخيص بتخطي

الكثير من العوائق على الطريق، ثم فجأة أصبحت السمة المميزة للإفلاس – أي نفاذ الأموال – هامة من جديد، وعادت أساسيات إدارة أي عمل لتكون أهم من أي وقت مضى».

الشركات الناشئة التي «تحرق النقود» تنفق أكثر ممّا تجني» مثل شركة Vice Group Holding Inc المختصة بالإعلام الرقمي قد وقعت بالشرك فعلاً. تباغت شركة Vice ذات مرة بتقييم Valuation بلغ 6 مليارات دولار، لكنّها كانت تعتمد في ذلك على التمويل الخارجي الذي توقف في نهاية المطاف في أيار. أخفقت عدة شركات «شركات استحواذ ذات غرض خاص SPAC = شركات غرضها الوحيد هو الاستحواذ على شركات أخرى وعرض أسهمها للبيع» هذا العام لأسباب ذاتها، كان آخرها شركة السيارات الكهربائية Lordstown Motors Corp وشركة الأغذية Tattooed Chef Inc.

كان هناك أيضاً ارتفاع ملحوظ في الشركات التي تقدمت بطلب الإفلاس وفقاً لشروط الإفلاس المؤمن، الأمر الذي أشار إلى أن هذه الشركات كان يجب أن تخضع لإعادة هيكلة قبل أن تصل إلى هذه المرحلة. أحد الأمثلة هي شركة الأمن المنزلي Monitronics Inc التي ملأت ملفاً إفلاس سابق منذ أربعة أعوام فقط. ذكرت الشركة في التماس الإفلاس بمنتهى البساطة «أدى ارتفاع أسعار الفائدة منذ نهاية 2021 إلى مزيد من القيود على التدفقات النقدية للمدينين».



انخفضت

عائدات السندات غير المرغوب فيها في الولايات المتحدة إلى أقل من 4% في عام 2021 لكن النسبة عادت وارتفعت منذ ذلك الحين لتصل إلى 8,75%

القادم أسوأ

الأسوأ قادم، ولكن بدلاً من حدوث صدمة قصيرة وحادة كما شهدنا عام 2008، يتوقع الخبراء أن تخضع الشركات لفترة طويلة من الضائقة وإعادة الهيكلة لأن أسعار الفائدة من المرجح أن تبقى مرتفعة لفترة طويلة مع إعلان البنوك المركزية بأنها في خضمّ القضاء على التضخم. الشركات الصغيرة معرضة للتراجع في الإقراض المصرفي، ومن المرجح بشكل أكبر أن تحصل على القروض بسعر عائم بتكاليف إقراض مرتفعة بسرعة كبيرة. في الكثير من الحالات ستتضاعف تكاليف القرض خلال أقل من عامين.

كما أننا سنشهد حدوث انهيارات أكبر مثلما حدث في نيسان الماضي عندما أعلن عملاق الأدوات المنزلية الأمريكي Bed Bath & Beyond Inc. الإفلاس. كان انهيار شركة التجارة الأثاث النمساوية Kika/Leiner الشهر الماضي هو أكبر إفلاس تشهده الدولة الواقعة على جبال الألب منذ عقد. تزيد حالات التخلف عن السداد الكبير من مخاطر الحلقة المفرغة المتمثلة في عدم تلقي الموردين رواتبهم، وفقدان العمال وظائفهم، وتشديد البنوك لمعايير الإقراض، لنصل إلى انهيار المزيد من الشركات وإفلاسها.

ليس من المستغرب أن تتضرر شركات شحن السلع الاستهلاكية مع تضائل الاستهلاك والإحجام عن شراء المنتجات وركود الاستهلاك. تعرضت شركة التوصيل البريطانية Tuffnells Parcels Express Ltd. إلى الإفلاس الشهر الماضي، وتبعته شركة Brands Inc. الأمريكية الشهيرة التي تصنع قدور «بيركس» وطناجر الضغط الشهيرة. تضررت الشركة الأمريكية بشكل خاص من ارتفاع نفقات النقل ورفع سعر الفائدة، وإحجام بائعي التجزئة عن تجديد طلباتهم وتقليصها.

قطاع البناء والقطاع الصناعي يشعران بالضغط بدورهما مع تضخم العقارات التجارية وتراجع التصنيع العالمي. تقدمت شركة تصنيع المواد الكيميائية البريطانية الأصل Venator Materials Plc بطلب الإفلاس في الولايات المتحدة في أيار تحت ثقل القروض التي

بلغت 1,1 مليار دولار، والتراجع بنسبة 38% في المبيعات الفصلية الذي أدى إليه تخفيض عملائها للكمية في مخزوناتهم. ونظراً للسرعة التي تتراكم فيها التحذيرات بشأن تراجع أرباح المواد الكيميائية، فمن المرجح أن نشهد عما قريب سقوط عملاق مواد كيميائية آخر هو Venator، ولن يكون ذلك آخر من سيسقط. ورغم أننا نتوقع أن تكون شركات التكنولوجيا والرعاية الصحية بمنأى عما يحدث، إلا أنّها معرضة لتجد نفسها تقترب بأسعار عائمة مثل غيرها. على سبيل المثال تقدمت شركة Envision Healthcare Corp بطلب الإفلاس الشهر الماضي بعد أن عانت أعمال الشركة المالكة لها KKR & Co. من انخفاض عدد المرضى الذين يراجعونها منذ ضرب الوباء. فكما أفادت بلومبيرغ الشهر الماضي، هناك مليارات من الدولارات من القروض غير محمية ضد السعر المتغير.

انخفضت عائدات السندات غير المرغوب فيها في الولايات المتحدة إلى أقل من 4% في عام 2021، لكن النسبة عادت وارتفعت منذ ذلك الحين لتصل إلى 8,75%. هذه السندات غير المرغوبة لن تكون قادرة على إنقاذ حاملها من السقوط، فالمستثمرون يشكون فيما إن كانت ستكون قادرة على تعويضهم عن أموالهم. لا بد أن المدراء التنفيذيين كانوا يأملون أن تعود أسعار الفائدة إلى مستويات يمكن إدارتها فيها، لكن يبدو هذا غير محتمل على نحو متزايد. في غضون ذلك، تقلص متوسط استحقاق السندات الأمريكية والأوروبية غير المرغوب فيها إلى أدنى مستوى على الإطلاق. وكما قال أحد مؤسسي شركة Moelis & Co. الاستشارية نافيد محمود زاديغان للمستثمرين الشهر الماضي «الكثير من القروض سينضج وقت سادها عما قريب في العامين القادمين، ولسوء الحظ لن تتمكن الكثير من الشركات من إعادة التمويل خلال فترة الاستحقاق هذه».

لا يبدو أن المؤشرات تدعو إلى البهجة، فنحن اليوم على أعتاب فترة طويلة من ضائقة الشركات.

■ بتصرف عن:

Wave Bankruptcy Corporate The Uglier Even Get Will

الأمريكان هم من أوقفوا مرور المساعدات وغايتهم ضرب التسوية السورية- التركية!



فشل مجلس الأمن الدولي في بداية تموز الجاري في تمديد آلية المساعدات عبر الحدود بعد انتهاء صلاحية [قرار مجلس الأمن 2672](#) والذي تم اعتماده في 9 كانون الثاني 2023. وكان هذا القرار الأخير ضمن سلسلة من قرارات بدأت منذ اعتماد [قرار مجلس الأمن 2165](#) في 14 تموز 2014، والذي تم بموجبه السماح للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين «باستخدام الطرق عبر خطوط النزاع والمعايير الحدودية باب السلام وباب الهوى واليعربية والرمثا... من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية... إلى الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء سورية من خلال أقصر الطرق، مع إخطار السلطات السورية بذلك».

ريم عيسى

الإنسانية إلى السوريين، وأن الغرب بذل جهوداً كبيرة لضمان وصول المساعدات إلى السوريين.

ولكن ما الذي حصل فعلياً؟

عقد مجلس الأمن اجتماعاً يوم الثلاثاء 11 تموز الجاري لمناقشة آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود، وذلك بعد انتهاء صلاحية القرار 2672. وفي السنوات السابقة، كان يتم تقديم مشروع قرار متوافق عليه مسبقاً بعد تداولات بين الدول الأعضاء، أو وضع مشروع قرار على الطاولة والتصويت عليهما «وفشل كليهما» ثم الوصول إلى توافق، وغالباً ما يكون أحد تلك المشاريع مقدماً من قبل روسيا، والآخر من قبل الثلاثي الغربي أمريكا-فرنسا-بريطانيا.

هذا العام تم طرح مشروع قرار، وكان الاختلاف الوحيد بينهما هو المدة الزمنية والتي كانت وفق مشروع القرار الروسي 6 أشهر، بينما كانت 9 أشهر في مشروع القرار الغربي. وحصل الأول على تأييد دولتين، 3 ضد، و 10 امتنعوا عن التصويت، بينما حصل الثاني على تأييد 13 دولة وامتناع دولة واحدة عن التصويت «الصين» واعتراض دولة واحدة «روسيا»، ما أدى إلى عدم القدرة على اعتماده.

بعد يومين من فشل تمديد القرار، أرسلت الحكومة السورية رسالة إلى الأمم المتحدة أعطت بموجبهما إذنًا باستخدام معبر باب

منذ ذلك الحين، تم تمديد القرار، والذي عُرف باسم «آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود» من خلال قرار مجلس أمن جديد مع تغييرات تعكس تغير الأوضاع على الأرض. حيث إن خيار المعابر الحدودية الأربعة في القرار الأول كان لضمان وصول المساعدات إلى كافة المناطق، تلك الخاضعة لسيطرة النظام والخارجة عن سيطرته، والتي لاحقاً عاد بعضها إلى سيطرة النظام، الأمر الذي انعكس في القرارات اللاحقة في خفض عدد المعابر الحدودية إلى اثنين ثم إلى معبر واحد، مع زيادة التركيز على ضرورة توسيع استخدام إيصال المساعدات عبر خطوط النزاع.

إضافة إلى ذلك، قبل عام، وعندما حان وقت تجديد القرار الذي انتهت صلاحيته آنذاك- قرار مجلس الأمن 2585 لعام 2021، والذي انتهت صلاحيته في 10 تموز 2022، تم اعتماد قرار مجلس الأمن 2642 في 12 تموز 2022، والذي بموجبه تم تمديد القرار لمدة ستة أشهر «مع إمكانية تمديدتها مرة أخرى لمدة ستة أشهر إضافية»، الأمر الذي حصل، وبموجبه صدر القرار 2672 في بداية هذا العام.

بعد فشل مجلس الأمن في تمديد القرار الأخير، بدأت حملة إعلامية شرسة ركزت على أن روسيا عرقلت- من خلال استخدامها لحق النقض في مجلس الأمن- وصول المساعدات

مجلس الأمن «الروسي والغربي»، كان الروس قد أبلغوا الغربيين وبشكل علني: أنهم لن يوافقوا على مدة 9 أشهر لأنهم يتعاملون مع هذا القرار بوصفه مؤقتاً وتعبيراً عن حالة مؤقتة، ومحاولات إطالة مدته المقصود منها ليس إيصال المساعدات، بل تكريس عملية الفصل بين المناطق السورية، وتطبيع تقسيم الأمر الواقع لإيصاله إلى تقسيم دائم. الغربيون كانوا يعلمون إذاً، حين منعوا مرور مشروع القرار الروسي للتصويت، أن مشروعهم ذو الشهور التسعة لن يمر هو الآخر. وهذا يعني وضوحاً ودون أي فذلكات ما يلي:

الغربيون، وعلى رأسهم الأمريكان، رفضوا تمديد وصول المساعدات لمدة 6 أشهر انطلاقاً من مصالحهم السياسية الضيقة، وكل كلامهم عن مساعيهم «الإنسانية» هو كالعادة محض افتراء وكذب.

بعبارة أخرى، كان الغربيون أمام احتمالين: إما القبول بستة أشهر، كما كان الأمر السنة الماضية، أو إيقاف المساعدات نهائياً، وهم اختاروا إيقاف المساعدات.

أما الغرض السياسي من ذلك، فهو واضح تماماً: ناهيك عن حملة الهجوم على روسيا التي تخدمهم في إطار الصراع الدولي، وناهيك عن الببغاوات من السوريين الذين يرددون وراء الغرب كل ما يقوله، فإن المستهدف الأساسي في المسألة ضمن السياق الراهن هو التسوية السورية- التركية بالدرجة الأولى، لأن وقف المساعدات يشكل ضغطاً إضافياً ليس فقط على الملايين من السوريين في الشمال الغربي، ولكن على تركيا نفسها أيضاً. وفي الوقت نفسه فهو يشكل اقتحاماً إلى تفاهات بين سورية وتركيا، ومن باب «إنساني»...

الهوى- وهو المعبر المعني بالقرار- لإيصال المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية لمدة ستة أشهر، على أن يكون هذا الأمر بالتنسيق معها، وطالب فيها بالسماح للجنة الصليب الأحمر ومنظمة الهلال الأحمر السوري بالإشراف على تسهيل وتوزيع المساعدات الإنسانية في هذه المناطق. ولاقي هذا المقترح رفضاً واستنكاراً من قبل بريطانيا والولايات المتحدة. الأمم المتحدة أيضاً أبدت قلقاً حول الشروط التي وردت في الرسالة المشار إليها.

لاحقاً، في 19 تموز، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة جلسة لبحث مسألة استخدام حق النقض في مجلس الأمن على أعقاب جلسة مجلس الأمن حول الوضع الإنساني في سورية بموجب [قرار الجمعية العامة A/RES/262/76](#)، والذي تم اعتماده في نيسان 2022، والذي يعطي رئيس الجمعية العامة القدرة على عقد «جلسة رسمية للجمعية العامة في غضون 10 أيام عمل من قيام عضو دائم واحد أو أكثر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن باستخدام حق النقض، لإجراء مناقشة بشأن الحالة التي استخدم فيها حق النقض». وقال رئيس الجمعية العامة في افتتاح الجلسة: إن برامج الإغاثة والمساعدات الإنسانية يجب ألا تكون رهينة للمصالح السياسية، وأضاف: «أدعوكم إلى أن تكونوا على دراية بالحقائق وأن تكون جهودكم موجهة نحو الحلول الحقيقية؛ ولإعطاء الأولوية بشكل عاجل للتعاون طويل الأجل على الانقسام؛ والواجب الإنساني على سياسة حافة الهاوية. معاً، لدينا القوة لإحداث تغيير جدي. إن شعب سورية يعتمد علينا في مساعدتهم».

جوهر المسألة

قبل أن يُعرض أي من المشروعات على

الغربيون كانوا يعلمون إذاً حين منعوا مرور مشروع القرار الروسي للتصويت أنّ مشروعهم ذو الشهور التسعة لن يمر هو الآخر

«الثورة» و«الثورة المضادة» في العلم أيضاً «1»



في كتابه «فلسفة ومنهجية التعقيد التقني» الصادر عن الأكاديمية الروسية للعلوم الطبيعية «موسكو 2005»، يتطرق العالم السوفييتي-الروسي الراحل، فلاديمير أنسوكوفسكي (1930-2021)، إلى العلاقة بين ثلاثة مسارات في التطور، العلوم الطبيعية، والتكنولوجيا، والثورات الاجتماعية. ويصيح تعريفاً لـ «الثورة» و«الثورة المضادة» في العلم ولمعيار «التقدمية». هذا ما سيعرضه الجزء الأول من هذه المادة بتصرف.

■ فلاديمير أنسوكوفسكي
ترتيب: د. أسامة دليقان

في الفقرة السابعة من الفصل الأول من كتابه، وتحت عنوان «التناسب بين العلوم الطبيعية والثورات التكنولوجية والاجتماعية» يبدأ أنسوكوفسكي بالتذكير بأن القوى المنتجة هي نظام من العناصر الذاتية «الإنسان» والمادية التي تنفذ «تبادل المادة» بين الإنسان والطبيعة في عملية الإنتاج الاجتماعي. ويتابع بأن هناك ثلاثة عناصر أساسية تحدد مستوى الإنتاج، ماهية المنتجات التي تجري عملية الإنتاج من أجلها، والتكنولوجيا، والعلوم الطبيعية.

وبالتالي، فإن الحاجة إلى استخدام خيرات استهلاكية معينة تحدد اختيار وسائل الإنتاج والتكنولوجيات المناسبة، التي لا يمكن إنشاؤها وإدراجها في الإنتاج إلا على أساس المعرفة المكتسبة، أي على أساس العلوم الطبيعية. فالسلع نفسها ليست دائماً ضرورية لوجود المجتمع، حيث يمكن فرضها على الاستهلاك الجماعي، ويمكن أن تكون أشياء للرعاية والهيبة، وقد تكون ضارة بصحة الناس. يمكن أن يصحح الاستهلاك نفسه هدف الوجود، كما يفرضه بالقوة على المجتمع نظام الإنتاج الرأسمالي المتقدم بأكمله، فالإنتاج الرأسمالي، الذي يركز على تحقيق أقصى ربح، يعمل غالباً ليس لصالح الإنسان والطبيعة. وهكذا، يتضح أن الإنتاج نفسه مرتبط بالبنية الكاملة للمجتمع، بما في ذلك مقولته «القاعدة» و«البنية الفوقية».

يتم تحديد تكوين ووظائف وسائل الإنتاج من خلال نطاق المنتجات الاستهلاكية، ولكن إمكانية إنشاء إنتاج معين تحددها إمكانية إنشاء تقنيات مناسبة، والتي تعتمد بدورها على مدى تقدم العلم في معرفة الطبيعة، أي العلوم الطبيعية. كما تتأثر حالة الإنتاج الاجتماعي بشكل مباشر بعلاقات الإنتاج بين جميع العاملين في الإنتاج الاجتماعي، بما في ذلك الاستهلاك.

علاقات الإنتاج

علاقات الإنتاج هي مجموع العلاقات الاقتصادية المادية بين الناس في عملية الإنتاج الاجتماعي وحركة المنتج الاجتماعي من الإنتاج إلى الاستهلاك. وكما كتب ماركس في «العمل المأجور ورأس المال»: «في الإنتاج، يدخل الناس في علاقات ليس فقط مع الطبيعة. لا يمكنهم أن ينتجوا دون أن يتحدوا بطريقة معينة من أجل نشاط مشترك ولتبادل نشاطهم المشترك. من أجل الإنتاج، يدخل الناس في روابط وعلاقات معينة، وفقط في إطار هذه الروابط والعلاقات الاجتماعية توجد علاقاتهم بالطبيعة، يحدث الإنتاج».

في عملية العمل، تتشكل علاقات تحددها الاحتياجات التكنولوجية وتنظيم الإنتاج، مثلاً: العلاقات بين المنظمين والمنفذين، بين العمال من مختلف التخصصات، المرتبطة بالتقسيم التكنولوجي للعمل داخل فريق الإنتاج أو عبر المجتمع. هذه هي علاقات الإنتاج-التقنية، لكن بالإضافة إليها تتشكل في الإنتاج العلاقات الاقتصادية أيضاً بين الناس،

حيث يعبرون عن علاقاتهم بجميع عناصر الإنتاج من خلال مقولة الملكية.

الملكية

الملكية هي علاقات الناس الاجتماعية المتطورة تاريخياً بما يتعلق بأشياء أو إجراءات معينة. ونظراً لكونها تنظم قانونياً من قبل الدولة، فإن المالكين يكتسبون حق الملكية القانوني - مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد حالة الاستحواذ «التبعية» - لوسائل الإنتاج ونواتج العمل للأفراد أو الجماعات، وبالتالي سلطة امتلاك هذه الأشياء واستعمالها والتصرف بها.

من وجهة نظر استهلاك نواتج الإنتاج الاجتماعي، يتم توزيع نواتج الإنتاج بين المجموعات «مالكي عناصر الإنتاج، ومنظمي الإنتاج ومديري الإنتاج، ومنفذين... إلخ» بشكل غير متساو. غالباً ما يكون المالك الفعلي هو المالك الرسمي «القانوني»، ويستحوذ على معظم ناتج الإنتاج الاجتماعي. مع تطور القوى الإنتاجية، وتطور الإنتاج ونمو الإنتاجية، تصبح حصة المالكين أكبر فأكبر من الناحية النسبية، بينما تصبح الحصة النسبية للمنفذين المباشرين أقل فأقل. وهذا يسبب توتراً اجتماعياً، ويؤدي إلى فقدان الاهتمام بنتائج الإنتاج الاجتماعي، وتبدأ الإنتاجية بالانخفاض، وفي النهاية تحدث أزمة. هذا هو أساس كل الصراعات الاجتماعية.

الرجعية الاجتماعية والتكنولوجيا التقدمية

تبدأ علاقات الإنتاج بإبطاء قوى الإنتاج، ويتم التوقف عن استخدام التكنولوجيا التقدمية التي يمكنها إطعام جميع الناس وتجهيزهم، بينما يتم استخدام الأساليب السياسية القوية بشكل متزايد للاحتفاظ بالامتلاكات. تتزايد التناقضات في المجتمع، وينشأ التوتر الاجتماعي، ويتفاقم التناقض، وينتهي بانفجار - ثورة اجتماعية - تؤدي إلى تشكيل اقتصادية-اجتماعية جديدة تكون

فيها أشكال ملكية عناصر الإنتاج الاجتماعي مختلفة بالفعل وأكثر اجتماعية.

يتم تلطيف التناقضات لبعض الوقت، وتُزيل التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية الجديدة التناقض الرئيسي للتشكيلة السابقة، وتحسن الحياة نسبياً، وتحصل القوى المنتجة على حيز أكبر للتنمية. لكن كل هذا يستمر فقط إلى أن يتفاقم تناقض التشكيلة الجديدة، فتبدأ الدورة من جديد.

رغم غياب الترابط ظاهرياً بين تطورات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا والكوارث الاجتماعية، إلا أن بينها علاقة مهمة في الواقع. حيث يسمح تراكم المعرفة عن الطبيعة بخلق تقنيات جديدة، تسمح بدورها بخلق وسائل إنتاج جديدة ذات إنتاجية متزايدة. تضمن وسائل الإنتاج خلق المنتجات الاستهلاكية، وبالتالي ستساهم في نمو رفاهية السكان. ومع ذلك، فإن الملكية الاجتماعية غير الكاملة لعناصر الإنتاج تؤدي إلى التوزيع غير المتكافئ للثروة المتراكمة، نسبة كبيرة مما تم خلقه بالعمل المشترك للمنظمين والمنفذين يتم الاستئثار بها من قبل المالكين، مما يجعل تناقص الاهتمام بتنمية الإنتاج وتطويره لا يصيب المنفذين فقط بل وكذلك المنظمين.

الثورة الاجتماعية

ينشأ التوتر الاجتماعي، الذي يتم حله من خلال ثورة اجتماعية، أي من خلال إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج. وهكذا يساهم تراكم المعرفة عن الطبيعة، من خلال تطوير الإنتاج، في نمو التناقضات في المجتمع ويؤدي بالمجتمع إلى أزمة اجتماعية، يتم حلها من خلال الثورة الاجتماعية القادمة؛ الانتقال إلى التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية التالية. إن الثورة الاجتماعية، بهذا المعنى، هي انتقال سريع نسبياً من شكل ملكية عناصر الإنتاج الذي يتوافق مع التشكيلة الاقتصادية-الاجتماعية السابقة، إلى شكل ملكية عناصر الإنتاج المتوافق مع تشكيلة اقتصادية اجتماعية لاحقة أكثر تقدماً. معيار «التقدمية»

هنا هو نمو درجة إضفاء الطابع الاجتماعي على ملكية عناصر الإنتاج. أما التحول العكسي فهو «ثورة مضادة».

الثورة والثورة المضادة في العلم

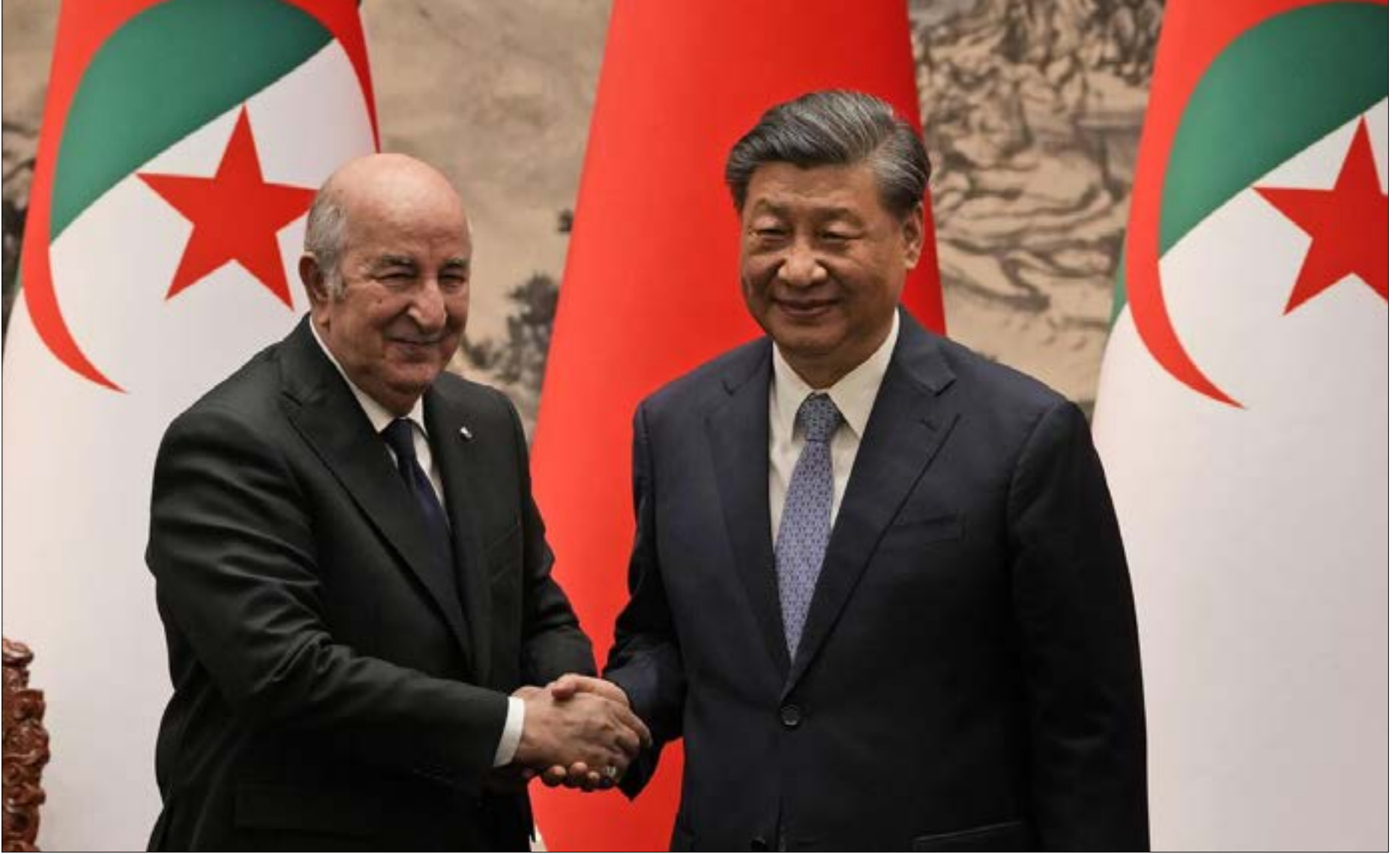
بالطريقة نفسها، يمكن صياغة فكرة «الثورة العلمية»، وهي انتقال سريع نسبياً إلى أفكار جديدة حول بنية الطبيعة، مما يجعلها أقرب إلى الفهم العميق للبنى والعمليات الطبيعية. أما الانتقال إلى تجريدات تبعد أكثر عن فهم العمليات الطبيعية، فهو «ثورة علمية مضادة». وسيادة هذا الشكل أو ذاك من أشكال الانتقال، هو أمر يعتمد على من الذين في يدهم السلطة الفعلية في العلوم، وأي المدارس العلمية هي التي تهيمن.

في التكنولوجيات، يمكن أن تتمثل معايير التقدم في زيادة الإنتاجية، وخفض التكاليف لكل وحدة من المواد الخام والطاقة والعمالة البشرية، وتقليل الأضرار التي تلحق بالطبيعة والمجتمع.

يتطلب تطوير الإنتاج مزيداً من المواد الخام والطاقة، والتي يسبب نقصها مشكلات اقتصادية، وبخلف نفائات متزايدة، مما يؤدي إلى مشكلات بيئية، بالكاد يمكن ملاحظتها في البداية، ولكنها تتزايد وصولاً إلى أبعاد كارثية. الغالبية العظمى من سكان العالم حوالي 80% تعيش بمستوى منخفض نتيجة للتوزيع الظالم للسلع الاستهلاكية، والذي يعود بدوره إلى واقع بقاء الإنتاج رأسمالياً، وإلى كون وسائل التوزيع، وهي العلاقات البضاعية-النقدية، تولد عدم التكافؤ. وهكذا، فإن كل المشكلات العالمية المعروفة اليوم - في المواد الخام والطاقة والبيئة، والمشكلات الديموغرافية والاجتماعية - ناتجة عن توسع نمط الإنتاج الرأسمالي.

■ نبذة عن المؤلف: راجع مقال «أثيروديناميك أنسوكوفسكي وإعادة الفيزياء إلى جادة المادية» في العدد 970 من «قاسيون»، 15 حزيران 2020.

الجزائر ورحلة التكيّف مع القوى الجديدة



زار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون العاصمة الصينية بكين يوم الاثنين 71 تموز بهدف تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون الاقتصادي بين البلدين، حيث تم توقيع 91 اتفاقية شملت مجالات عديدة، وأعلن تبون من بكين مجدداً عن رغبة بلاده بالانضمام لمجموعة بريكس، كما نوقشت جملة من المسائل، من بينها: الملف الأوكراني والصحراء الغربية...

■ يزّن بوضو

لتشكل هذه الزيارة جزءاً من تحركات جزائرية أوسع على المستوى الدولي، كانت قد سبقتها الزيارة إلى موسكو وثلثها زيارة إلى أنقرة، بينما لا تزال الظروف الداخلية للبلاد تمثل مشكلة وتحدياً لا بد من حله أمام الجزائريين.

اتفاقيات اقتصادية

تأتي زيارة تبون للصين بإطار توجه جيوسياسي عام موجود أساساً، ويتسارع الآن، بالتعاون مع الشرق والتخلص من الهيمنة الغربية وأثارها داخل البلاد بكافة المسائل، وأهمها: الجوانب الاقتصادية والمالية، وهو توجه أوجد لنفسه فرصاً أكبر الآن مع التغيرات الدولية الجارية، وانطلاقاً من المصالح الجزائرية وبقراراتها السيادية.

شملت الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الصيني والجزائري، استيراد كافة المواد الأولية التي تحتاجها الجزائر من الصين بأسعار منافسة ومخفضة، بالمقارنة مع ما تستورده حالياً من مختلف الدول، وتصدير المواد المتوفرة في الجزائر للصين، كما تضمنت الاتفاقيات استثماراً بقيمة 36 مليار دولار بمجالات عدة، منها: الصناعة والتكنولوجيا الحديثة، واقتصاد المعرفة والنقل والزراعة والتعليم والاتصالات وغيرها وفقاً للرئيس الجزائري، كما اتفق الطرفان على إنشاء مجلس أعمال جزائري- صيني لتعزيز الروابط بين الفاعلين الاقتصاديين بالبلدين، وناقش الجانبان استثمار وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر.

يذكر أن الواردات الصينية للجزائر تزايدت خلال عقد بشكل كبير، حيث كانت قيمتها 400 مليون دولار في 2003، ووصلت إلى 8

مليارات دولار في 2022.

تؤمن هذه الاتفاقيات المعلن عنها على مستوى زيارة رئيس الدولة، وغيرها على مستوى وزراء الخارجية والتجارة، فضلاً عن الاتفاقيات السابقة أو المستقبلية، إمكانية أكبر وأكثر متانة لاستقلال الجزائر عن الهيمنة الغربية بالجانب الاقتصادي، وبذلك أيضاً تؤمن استقراراً اقتصادياً في البلاد، بما ينعكس على الظروف السياسية والاجتماعية بالنتيجة.

الانضمام إلى بريكس

تتكامل هذه التحركات الاقتصادية والتجارية مع رغبة الجزائر بالانضمام إلى مجموعة بريكس، التي تشكل بديلاً فعلياً عن العالم الغربي باقتصاده وعملته وهيمنته، ووفقاً لسياسات التكامل والتكافؤ، حيث أعلن عبد المجيد تبون مجدداً من بكين خلال لقائه مع نظيره الصيني شي جين بينغ عن رغبة بلاده بالانضمام إلى المجموعة، وقد قدمت الجزائر طلباً للمساهمة ببنك بريكس بمبلغ 1,5 مليار دولار بالفعل. بدوره أكد الرئيس الصيني تأييده ودعمه للانضمام، ويذكر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أعلن عن دعم بلاده لانضمام الجزائر إلى مجموعة بريكس خلال زيارة تبون إلى موسكو الشهر الماضي. ستعقد مجموعة البريكس قمتها المقبلة خلال شهر آب القادم، ومن المتوقع أن يعلن عن انضمام أو البدء بالتحضير لانضمام عدد من الدول، والتي من المرجح أن تكون الجزائر واحدة منها.

ملفات مختلفة

خلال الزيارة ناقش الرئيسان الجزائري والصيني ملف الصحراء الغربية، الذي ظهر بشدة بعد إعلان حكومة الكيان الصهيوني عن

اعترافها الأحادي بأحقية المغرب على المنطقة، كنوع من الخدمة للمغرب مقابل التطبيع، ليعلن الرئيسان من بكين أن حل هذا الملف ينبغي على حق تقرير المصير بالنسبة لسكان منطقة الصحراء الغربية.

وحول الملف الأوكراني، دعا الطرفان للتسوية بالوسائل السلمية، عبر الحوار والتفاوض والقانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، مؤكداً: ألا يجوز تحقيق أمن دولة ما على حساب أمن دولة أخرى، وعدم استعمال العقوبات أحادية الجانب.

تحركات جزائرية دولية

زار تبون موسكو خلال الشهر الماضي، وبكين قبل أسبوع، وذهب بعدها إلى العاصمة التركية أنقرة في إطار التوجه العام نفسه لتعزيز وتطوير علاقات بلاده الدولية بعيداً عن الغربيين وبالضد من رغباتهم ومصالحهم. تعطي هذه التطورات الجيوسياسية للجزائر بنتائجها حقها بوزن سياسي أكبر، يعبر عنها على المستوى الإقليمي والدولي، وهو بذلك يتيح لها إمكانيات تأثير أوسع على الدول والملفات المحيطة بها، سواء ليبيا أو السودان أو المغرب مثلاً، وشمال إفريقيا عموماً، وحتى الملف السوري بالتحركات العربية المحيطة به، وبالمثل، تصبح الجزائر جسراً رئيسياً لتطوير العلاقات الروسية أو الصينية مع الدول المحيطة بها.

يحلو للغربيين التصيد بأي تطور أو حدث، للعب على التناقضات الصينية الروسية وتشويشها، لتنتشر عدداً من المقالات في الصحف الغربية عقب زيارة تبون لبكين، تخلص إلى أن هذا التطور بالعلاقات ما بين الجزائر والصين جرى على حساب العلاقات الجزائرية الروسية، وبالضد من مصالح روسيا، وصولاً للتسرع بافتراض أن الصين قد تصبح بديلاً عن روسيا للجزائر، فيما يتعلق بصفقات السلاح والتعاون الدفاعي والأمني. على أية حال، تبني هذه التصورات والتحليلات بالاستناد إلى عقلية الهيمنة الغربية، وانطلاقاً من عقليتها وزاوية رؤيتها للشكل التنافسي،

بينما الواقع يمضي بسياسات مختلفة كلياً، فتنمية وتطوير بلد من البلاد سينعكس إيجاباً على غيرها، ومثل هكذا تقارب جزائري صيني لا يمثل تحدياً للوزن والمكانة الجيوسياسية لروسيا في الجزائر، والاتفاقات الاقتصادية الموقعة معها لا تشكل تهديداً لمصالح موسكو، وحتى إن جرت اتفاقات دفاعية مع الصين، لن تؤثر على العلاقات الروسية الجزائرية، وبمثل هذه اللحظة من الصراع العسكري بين روسيا والغرب مجتمعين في أوكرانيا، فإن هذه التحركات الصينية بالضد من الغربيين والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً، تتيح لها إمكانية ومثانة أعلى في الصراع، وتتوافق مع مصالح موسكو بإضعاف الغربيين وتحييدهم عن المسرح الدولي بكافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

التحديات الداخلية

لا تزال الجزائر تعاني من مشكلات داخلية بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بطبيعة الحال، ليمثل حلها بشكل سلمي وبأقل قدر من التوترات تحدياً جدياً أمام الجزائريين. لكن الأكيد والواضح، أن هذه التحركات السياسية والاقتصادية الخارجية لا تشكل بديلاً بأية حال عن ضرورة إجراء تغييرات جذرية على المستوى الداخلي، وبالعق من الشكل الاقتصادي- الاجتماعي القائم في البلاد وتوزيع الثروة وإنهاء الفساد. أشار الرئيس عبد المجيد تبون إلى هذه النقطة بشكل عرضي، خلال اجتماعه مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، حيث أبلغه عن «تحولات جوهرية» يعرفها الاقتصاد الجزائري متطلعاً لمواكبة التغيرات الجارية على المستوى الدولي. تؤمن هذه التحركات بالسياسة الخارجية للجزائر- والاتفاقات التي تبرمها بعيداً عن الغربيين- إمكانية أكبر لمواجهة التدخل الأجنبي في البلاد، والحد منه ومن احتمالات تأثيره، وهي التدخلات التي كانت وما تزال تهدف لتوتير البلاد، وربما إطلاق موجة من موجات الثورات الملونة داخلها.

المعادن النادرة في الميزان الاقتصادي والإستراتيجي



في الثالث من تموز أصدرت وزارة التجارة الصينية والإدارة العامة للجمارك إعلاناً عن تطبيق ضوابط جديدة على تصدير المواد المرتبطة بمعدي الغاليوم والجرمانيوم النادرين. أثار هذا الإجراء استياء غير مسبوق من العديد من البلدان الغربية. على سبيل المثال أعلنت وزارة التجارة الأمريكية عن «معارضتها الحازمة» لتتبعها حكومات اليابان وهولندا وكوريا الجنوبية وألمانيا، وشركات مثل AXT الأمريكية وInfineong الألمانية. اعتبر الكثير من المحللين بأن «الحرب التجارية» قد بدأت بضرب عناصر الجدول الدوري، وبأن الخطوة الصينية هي «هجوم مضاد» على إجراءات تقييد الصادرات الغربية.

■ نشأت جينغ ترجمة: اوديت الحسين

يصل إنتاج الصين من المعادن وغيرها من المنتجات الصناعية الشبيهة إلى نصف الإنتاج العالمي، ويصل في بعضها إلى 90%. هذه المساهمة الضخمة في الاقتصاد العالمي كانت قادرة على أن تدعم بقوة إنتاج مختلف الفئات الصناعية مثل أشباه الموصلات. مع تطور الاقتصاد والتكنولوجيا، يرتفع أيضاً طلب الصين على أنواع الموارد النادرة، ومن الطبيعي أن يتم تطبيق الرقابة على الصادرات، سواء أكان هناك صراع اقتصادي أم لا. العالم الغربي يقوم غالباً بانتقاد الصين وتطورها الاقتصادي بنوع من قلة الاحترام، ويتجاهل مساهمة الصين الهائلة، ويعتقد بأن المنتجات الصناعية ذات النوعية المرتفعة والسعر الزهيد تأتي من العدم. الحقيقة أن الصين وحدها في العالم يمكنها أن تقوم بشكل ممتاز بحل مشكلات التوريد للعديد من المنتجات الصناعية بالاعتماد على قدرتها الإنتاجية الضخمة ونظامها الصناعي الذي يصعب على الدول الغربية أن تحاكيه اليوم. يبلغ حجم المعادن المكتشفة في العالم في عام 2021 قرابة 2,8 مليار طن. أكبرها هو خام الحديد بواقع 2,6 مليار طن. يبلغ حجم إنتاج المعادن الصناعية 181,6 مليون طن لتصل نسبته من المعادن عامة إلى 6,5%. يبلغ حجم المعادن النادرة المستخدمة في التكنولوجيا 475 ألفاً، أي فقط 0,05% من الإنتاج العام، ولكنها شديدة الأهمية. إذا ما نظرنا إلى كتلة المعادن الصناعية،

سيترى الألمنيوم في المركز الأول بـ 68 مليون طن، والكروم بـ 41 مليون، والنحاس بـ 21 مليون، والمنغنيز بـ 20 مليون، والزنك بـ 13 مليون، والتيتانيوم بـ 9 ملايين، والقصدير بـ 4,3 ملايين، والنيكل بـ 2,7 مليون، والزيرون بـ 1,2 مليون طن، والمنغنيز بـ 950 ألف طن... إلخ. تأتي كتلة المعادن التكنولوجية ثالثاً مع الموليبدنوم بـ 300 ألف طن، والقصدير بـ 300 ألف، والتنتغستين بـ 79 ألف طن... والغاليوم بـ 430 ألف طن... والجرمانيوم بـ 178 ألف طن... إلخ.

في عام 2022 بلغ الإنتاج العالمي للمعادن «غير الحديدية non-ferrous»: جميع المعادن باستثناء الحديد والكروم والمنغنيز» 120 مليون طن، وكانت حصة الصين منها أكثر من النصف بمقدار 67,743 مليون طن «56%». إذا ما أخذنا الألمنيوم، فقد بلغ إنتاج الصين 59% من إجمالي إنتاج الألمنيوم الخام، و43,1% من إنتاج الألمنيوم المعالج. يمكننا عند الاطلاع على بقية الأرقام أن ندرك بأن الصين هي المنتج الأكبر للمعادن غير الحديدية على مستوى العالم.

في 2022 كانت الصين تستهلك فقط 16% من إنتاج النفط العالمي، ولكنها كانت تنتج 40% من منتجات الصناعات البتروكيماوية، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 50% بحلول 2030. كان إنتاج الصين من السيليكون في العام ذاته 6,308 مليون طن، ليشكل 81% من إجمالي الإنتاج العالمي. من وجهة النظر الصناعية، تهيم الصين على عناصر الجدول الدوري الأكثر استخداماً من الناحية الصناعية. ماذا إذا عن المعادن النادرة؟

المعادن النادرة والوزن الاقتصادي والإستراتيجي

في السابق كان الرأي العام شديد الاهتمام بعناصر الأرض النادرة. انخفضت حصة الصين من إنتاج المناجم للمعادن النادرة من حوالي 100% قبل 2021 إلى 60% بعدها. يظن البعض بأنه منذ أن نفذت الصين نظام ترخيص حصص تصدير معادن الأرض النادرة في أيار 2011 زادت حصة إنتاج عناصر الأرض النادرة في الولايات المتحدة وميانمار وأستراليا ودول أخرى. لكن في عام 2022 ارتفع إنتاج المعادن النادرة الصينية إلى 300 ألف طن وانخفض إنتاج ميانمار بنسبة 65%، ما أعاد حصة الصين إلى 70%.

لكن بأية حال وبعبارة عن الإحصاءات، تنتجها نوايا الصين إلى استيراد المزيد من عناصر الأرض النادرة لتقوم بمعالجتها. في 2018 تمكنت الصين من تحقيق هدف الوصول إلى أكبر مستورد لمعادن الأرض النادرة قبل أن تعود الولايات المتحدة لتصبح هي الأكبر في 2022. لكن تقنيات المعالجة ليست جيدة بما يكفي في الولايات المتحدة، ولهذا يجب إرسال المنتجات الخام إلى الصين لتتقنها ومنح معادن عالية النقاء. في 2022 استوردت الصين 121500 طن من عناصر الأرض النادرة، وعالجت أكثر من 90% من هذه المنتجات في العالم.

لكن عند البحث عن السبب الذي يدفع الصين إلى هذه الإستراتيجية، فمن الواضح أن السبب ليس اقتصادياً، فكامل تجارة معادن الأرض النادرة لا تتخطى أكثر من عدة مليارات من الدولارات، ولا أهمية اقتصادية كبيرة لها بالمقارنة مع المعادن الأخرى مثل خام الحديد الذي يبلغ مئات مليارات الدولارات بين الصين وأستراليا وحدها. تركز الصين على القيمة الإستراتيجية لمعادن الأرض النادرة، وقد أنشأت مجموعات صناعية يقوم عملها بشكل رئيسي على تنقية ومعالجة معادن الأرض النادرة. من وجهة نظر التأثير الفعلي، كان التأثير الصيني ملحوظاً حيث أدى إلى زيادة كبيرة في القدرة الإنتاجية العالمية لمعادن الأرض النادرة، واعتمد على التكنولوجيا

الصينية لتكرير ومعالجة المعادن النادرة التي دعمت بقوة تطوير العديد من الصناعات التكنولوجية حول العالم. من هنا ندرك بأن الصين، إذا ما دعت الضرورة، قادرة على استخدام معادن الأرض النادرة كسلاح إستراتيجي رادع للدول والإجراءات العدوانية ضدها. إن بعض أنواع هذه المعادن النادرة - رغم توفرها بأحجام تصل إلى 200 ضعف الذهب - يصعب إنتاجها بشكل كبير، فهي تكلف عشرات آلاف الدولارات مقابل الحصول على كيلوغرام واحد. وحدها الصين تمكنت من إتقان تكنولوجيا التنقية والمعالجة الفعالة لهذه المعادن.

نظراً لأن معادن الأرض النادرة ليست نادرة في الواقع، فمن المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة ودول أخرى بالبحث عنها وتطويرها. من المرجح أن ينجحوا في إنتاج بعض الأنواع، ولن تكون التكلفة المرتفعة جداً في بعض الأحيان هي العائق الوحيد، بل صعوبة تحديد أماكنها وتغطيتها والوقت الذي تحتاجه. في العموم لا تميل الصين لتقييد تصدير المعادن الأرضية عالية النقاء كسلاح للهجوم المضاد، فتأثير ذلك سيكون مرة واحدة على الأرجح.

من هذا المنطلق قد يكون اللجوء إلى تقييد «خفيف ومدرّس» هدفه فرض احترام الصين حول العالم. يمكن للولايات المتحدة أن تستخرج وتعالج معادن الأرض النادرة، لكن ذلك سيجعلها تخسر الكثير على المدى القصير والمتوسط. تظهر ممارسات الاستيراد والتصدير والإنتاج في الصين أن السلسلة الصناعية الكاملة والقدرات التكنولوجية والقدرة الإنتاجية الضخمة هي أساس التنمية الاقتصادية. إن الحفاظ على استقرار سلسلة التوريد العالمية شيء تسعى إليه الصين، ولهذا هي تحتاج لبعض ضوابط التصدير من أجل مقاومة محاولات تخريب هذه السلاسل من قبل الولايات المتحدة وقبورها. الدول الأخرى والشركات العالمية وجميع أصحاب المصلحة يرون ذلك، وسيسعون دون شك إلى الحفاظ على مصالحهم.

يمكن للولايات المتحدة أن تستخرج وتعالج معادن الأرض النادرة لكن ذلك سيجعلها تخسر الكثير على المدى القصير والمتوسط

حرب أوكرانيا هي حرب لأجل الدولار



■ أوليغ نيسترينكو ترجمة: قاسيون

● في الوقت الذي تثار فيه مسألة نهاية سيادة الدولار، تقول إن الحرب في أوكرانيا ليست فقط حرب الدولار الأمريكي، ولكنها ليست الأولى أيضاً.

في الحقيقة هذه ليست الحرب الأولى، وليست الثانية أيضاً بل الثالثة. الأولى كانت ضد صدام حسين في العراق، والثانية كانت ضد معمر القذافي في ليبيا، والثالثة اليوم ضد موسكو في أوكرانيا. السبب في افتتاح الحرب الثالثة خارج روسيا أن شن حرب على الأراضي الروسية ليس ممكناً، والحرب الهجينة هي الوحيدة التي يمكن شنها ضد روسيا.

فيما يتعلق بأول حربين، فالعراق وليبيا كانتا دولتي طاقة كبيرة تجرأت على التهديد بتعريض العملة الأمريكية للخطر. في شباط 2003 باع صدام حسين 3 مليارات برميل من النفط الخام مقابل أكثر من 25 مليار يورو. تمّ البيع باليورو وليس بالدولار، وبعد أقل من شهر غزت الولايات المتحدة العراق. في ليبيا كان القذافي رئيساً للاتحاد الإفريقي في 2009، واقترح قيام كامل القارة الإفريقية بثورة مالية بضرب هيمنة الدولار وإنشاء اتحاد نقدي عابر للدول الإفريقية. كان قد اقترح بيع النفط والموارد الطبيعية للقارة الإفريقية بالعملة التي اقترحها «الدينار الذهبي». لو أن هذه التصريحات قامت بها دول لا تملك النفط، مثل بوركينافاسو الغنية بالذهب ولا تملك احتياطات نفطية، لما كانت هناك مشكلة، لكن أن تعلن دول غنية بالنفط عن الأمر مشكلة كبرى، ولهذا كانت المشكلة الأمريكية مع روسيا غير قابلة للحل.

● لكن ما دخل حرب أوكرانيا بالدولار الأمريكي بشكل أكثر مباشرة؟

هددت موسكو وضع الدولار الأمريكي على الساحة العالمية بشكل فعلي، وبالتالي تهددت كامل الاقتصاد الأمريكي. منذ وصول بوتين إلى السلطة، بدأت عملية تسييل سندات

الخزانة الأمريكية التي تملكها الدولة الروسية بالدولار. خلال خمسة أعوام، ما بين 2010 و2015، أنقصت روسيا ما تحمله من سندات الخزانة الأمريكية إلى النصف، لتتحول من أكبر حامل لسندات الخزانة الأمريكية في العالم إلى الأقل فعلياً اليوم.

في الوقت ذاته بدأ الاتحاد الروسي بفصل نفسه بشكل تدريجي عن نظام البترودولار عبر توقيع اتفاقات سداد بالعملة المحلية، بدءاً بالصين. حيث بدأ دفع ثمن كميات هائلة من الطاقة باليوان الصيني والروبل الروسي. كانت هذه هي بداية الحرب التي تمّ التحضير لها، والتي انطلقت بشكل علني في شباط 2022. في الوقت ذاته كان هناك اتفاق غير رسمي بين روسيا والصين لمزامنة أعمالهما المناهضة للولايات المتحدة، ضمن هذا السياق بدأت الصين تخلص نفسها من كونها أكبر دائن للولايات المتحدة. في 2015 كانت الصين تحمل ما يزيد قيمته عن 1270 مليار دولار كسندات خزينة. اليوم تحمل ما قيمته 950 مليار دولار، وهذه أدنى قيمة خلال عشرة أعوام. الصين هي المنافس رقم واحد للولايات المتحدة، لكن روسيا هي من فعلت عملية تحرير العالم من نظام البترودولار.

مع بداية ما أسميه «الطور النشط» للحرب في شباط 2022، وهي التي كانت قد بدأت قبل عشرة أعوام، بدأت روسيا والصين بشكل متناغم ورسمي - بعد نزاع القناع - بدعوة البنوك المركزية حول العالم لإعادة التفكير باستثمارهم بسندات الخزينة بالدولار الأمريكي، أي إعادة التفكير بالقردرات الاقتصادية الأمريكية بكيبتها. الدولار الأمريكي عملة «قرد». لا يوجد شيء وراءه، لا شيء ملموساً. القيمة الحالية للدولار لا علاقة لها على الإطلاق بالأصول الحقيقية التي يجب دعمها، ويتم الحفاظ على قيمته فقط من خلال الهيمنة العسكرية الأمريكية.

● مع سير عملية نزاع الدولار، هل يمكن لليورو - الذي لا يبدو أن أحداً وقف ضده علناً - أن يكون بديلاً للدولار؟

لا يجب علينا أن نستعين بوزن اليورو ودوره المحتمل. ففي الماضي أراد صدام حسين كمثال بيع النفط باليورو بدلاً عن الدولار. كان بإمكان اليورو أن يلعب دوراً أكثر أهمية من التي يلعبها اليوم، لكنني لا أملك أي إيمان بأن ذلك سيحدث بالفعل. لن يتم إدراك إمكانات اليورو، والسبب بذلك ببساطة أن السياسة الأوروبية خاضعة بشكل عميق للإرادة الأمريكية.

لن تسمح الولايات المتحدة لعملة تابعها بتخطيها. ومع مستوى الأداء المهلhel لكبار زعماء أوروبا - أو بالأحرى يجب تسميتهم بالقادة غير المسؤولين - فإن الأمريكيين وعملتهم ليس لديهم ما يخشونه من اليورو. إن مبادرات القادة الأوروبيين معادية لأوروبا ومعادية للمصالح الوطنية في معظم الأوقات لدرجة أنهم يشبهون القناصل الفخريين للولايات المتحدة أكثر من أي شيء آخر. وكأنّ هذا ليس بالأمر الكافي، سيتولى البولنديون في 2025 رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي. بولندا هي وكيل مباشر، بل موظف، لدى الولايات المتحدة داخل الاتحاد الأوروبي. سيتولى البولنديون رئاسة الاتحاد ويفعلون كل ما هو ضروري للقضاء على أدنى مكاسب سيادية، وسيتمكن «المتطرفون» المجريون تحقيقها العام المقبل عند رئاستهم للاتحاد الأوروبي. بحلول ذلك الوقت سيتم تقليص البقايا المتواضعة للغاية للحكم الذاتي الأوروبي، سواء العسكري أو الاقتصادي، ولن تكون أكثر من رمزية.

ليس من قبيل المصادفة أنه لا توجد قوة في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة وحتى روسيا والصين، تعترف بالاتحاد الأوروبي كمحاور جاد، وتفضل التعامل بشكل مباشر مع الدول الأعضاء. على الصعيد الدولي ليس لمسؤولي بروكسل أي نفوذ سياسي، وهم مجرد مانيكانات للاستعراض. لكنني لا أؤمن بأسوأ سيناريو للعملة الأوروبية، وهو الزوال. لأن سفينة اليورو قد أبحرت بالفعل بعيداً جداً في البحر، ولم يتبق لها وقت للعودة دون إغراق اقتصادات الدول الأعضاء. لكن بعد قولي هذا، أنا أكثر من مجرد متشكك

في أوروبا. لا يعني ذلك أنني ضد اجتماع الدول الأوروبية حول مركز أوروبي، فالتاريخ يظهر أن القوى المماثلة ذات الرؤى والقيم والأهداف المتشابهة تتحد دائماً في النهاية. أنا لدي مشكلة فقط مع المشروع بنسخته المتفائلة، الصورة المثالية شيء والواقع شيء آخر. إذا نظرنا إلى «انحطاط» المشروع الأوروبي الأصلي على مدى العقود القليلة الماضية، وخاصة منذ عام 2004، لم يعد من الممكن تجاهل حقيقة أن الاتحاد الأوروبي لم يعد أكثر من نوع من الهييرا المختلة، ولك رأس أفكاره الخاصة. إنه لمن دواعي السرور أن نلاحظ أن روسيا وحدها نجحت في الجمع بين هذه الرؤوس. الخوف والكرهية والرهاب هو ما جعلهم أقرب مع بعضهم البعض أكثر من أي شيء آخر في المشروع الأوروبي. المثال هنا ألمانيا. تعاني اليوم الصناعة الألمانية - والتي يعتبر جزء كبير منها كثيف الاستخدام للطاقة بالفعل - من صعوبة كبيرة لأن تكاليف إنتاجها قد انفجرت ببساطة، ولا يواجه المنافسون المباشرون من غير الأوروبيين، بما في ذلك الأمريكيون، المشكلات التي خلقها الألمان لأنفسهم. في الاتحاد الأوروبي، الذي هو في الواقع الهدف الثاني الرئيسي للعقوبات الأمريكية ضد روسيا، تم بالفعل تقليص معظم مشاريع التعاون داخل المجتمع في المجالات العلمية والتكنولوجية والطاقة. على المدى المتوسط، تقدر الخسائر الإجمالية لجميع دول الاتحاد الأوروبي نتيجة العقوبات المفروضة على موسكو بمئات مليارات اليورو. بشكل عام جميع من تبع المشروع الأمريكي يعانون وسيظلون يعانون من عواقب سلبية على اقتصاداتهم، وهي عواقب أكثر ضرراً بكثير من تلك التي ستواجهها روسيا في السنوات القادمة، فروسيا تمتلك بدائل لا يملكها الاتحاد الأوروبي ولن يملكها.

■ بتصرف عن:

WAR THE IS UKRAINE IN WAR THE DOLLAR THE FOR

تداعيات كبرى متسارعة في جيش الاحتلال!



تطورات الوضع في الكيان تتعقد على مدار الساعة، ولا تنقطع أخبار الاحتجاجات على خطة التعديلات القضائية، التي يحاول بنيامين نتنياهو تمريرها بالتوافق مع حلفائه في الحكومة والبرلمان، ما استدعى الاهتمام خلال الأسبوع الماضي، هو تبلور التحركات التي بدأت داخل جيش الاحتلال والقوى الأمنية، والتي قد تؤثر بشكل كبير على مستقبل الكيان القلق.

■ عتاب منصور

مجموعة من الأصوات ترتفع مؤخراً وتحاول التعبير عن رفضها لمساعي نتنياهو وفريقه، وحدثت بالفعل جملة من التطورات، حيث رفض عدد من جنود الاحتياط الالتحاق بالقطاعات العسكرية كشكل من أشكال الاحتجاج، وهو ما دفع الحكومة لتهديد من ينجر من الجنود لمثل هذه الدعوات بأن تتم معاملته على أساس عصيان الأوامر العسكرية، لكن هذا التهديد لم يمنع المسألة من التطور. فقد شهدت قطاعات مختلفة من الجيش تزايداً في أعداد الجنود الراضين لأداء الخدمة، وأعلن رئيس أركان جيش الاحتلال، هرتسي هاليفي، مساء يوم السبت 22 تموز، أن: «تداعيات تمرير التعديلات القضائية ستكون ضرراً حقيقياً على الجيش، وسينهار في غضون 48 ساعة» مبالغاً رئيس الأركان هذه تعبر عن درجة الاحتقان الحاصل بالفعل، فالوضع أصبح خطيراً وقابلاً للتوسع، إذ قال هاليفي: إن «عشرة آلاف جندي انضموا للدعوة التي أطلقها أكثر من ألف عنصر من عناصر القوات الجوية» قاصداً بذلك ما تحدثت عنه هيئة البث «الإسرائيلي» إذ أشارت إلى أن «1140 من الطيارين ومستخدمي سلاح الجو من الاحتياط أعلنوا توقفهم عن التطوع في نشاطات سلاح الجو، اعتباراً من مساء الجمعة 21 تموز، وذلك احتجاجاً على الاستمرار

أعلنت لجنة العدل النيابية في الكنيست في 20 من شهر تموز الجاري، أنها أقرت بأغلبية 9 أصوات مقابل 6 ما يعرف باسم «إلغاء بند المعقولة» الخطوة التي تسمح بطرح المسألة على المجلس يوم الإثنين 24 تموز ليتحول في حال تم إقراره إلى قانون نافذ، وسمح هذا البند للمحكمة الدستورية العليا بممارسة رقابة قضائية على السلطة التنفيذية، عبر مراقبة عمل الحكومة والوزارات والهيئات الرسمية التابعة لها. ويرى داعمو هذا التوجه ضرورة الحد من صلاحية «الدستورية العليا» متذرعين بأن أعضاءها هم أشخاص غير منتخبين، يعيقون عمل حكومة خرجت من برلمان منتخب. وبعيداً عن الجوانب الشكلية في هذا السجال، ظلت التفاصيل المتعلقة به تشغل الشارع داخل الكيان، وكانت المحرك لحركة احتجاجية ضخمة لم تنقطع منذ أشهر، ونجحت في حشد قوى كبيرة في معظم تحركاتها.

احتجاجات متزايدة داخل الجيش

ربما تكون أخطر تداعيات المشهد السياسي الملتبب بالنسبة للكيان هي تلك التي تحصل داخل صفوف الجيش والقوى الأمنية، فكانت

الكيان أن جيشه سيكون الضامن الوحيد لبقائه، ما يثير الاستغراب، أن رغبة الحكومة في ضبط المشهد تفاقم المشكلة أكثر، ما يدل على مستوى عال من التخبط، فقد قام رئيس الأركان بزيارة تفقدية في الحدود الشمالية، رافقه فيها عدد من كبار قادة الجيش، مثل: قائد المنطقة الشمالية أوري غوردين، وقائد فرقة الجليل، وقائد اللواء الشرقي، ليقوم مراسل تلفزيون المنار اللبناني في نشر مقطع مصور ظهر فيه كبار الضباط الصهاينة في خرق أممي أثار موجة من السخط الإضافية في الشارع. كل ذلك يمكن أن يتجه لمزيد من التآزم مع ظهور نتائج التصويت المتوقع غداً في الكنيست.

بالتشريعات الخاصة بالتغييرات التي يبادر إليها الائتلاف الحكومي في الجهاز القضائي».

كيف يتعامل نتنياهو مع المسألة؟

لم يطرح نتنياهو أي حل للتعامل مع المشكلة، سوى التهديد باعتقال الجنود الذين ينجرون لهذا الموقف، في الوقت الذي يشير المشهد إلى أن وصول تداعيات الأزمة إلى الجيش يعني شيئاً واحداً، وهو أن الأزمة عميقة بالفعل، وباتت تهدد أعمدة الكيان الصهيوني، فقد تهدأ هذه التحركات إذا ما وصل الفرقاء السياسيون إلى اتفاق ما، لكن ذلك لا يليق أن الصورة التي ظهر فيها جيش الاحتلال تشبر إلى حجم تفكك المجتمع، الذي كان يدرك منذ تأسيس

قمة مجلس التعاون الخليجي وآسيا الوسطى: مصلحة مشتركة



■ ملاذ سعد

استمرار التعاون بين مجلس التعاون وآسيا الوسطى في المحافل والمنظمات الدولية، مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لمواجهة التحديات الاقتصادية التي تواجه العالم.» و «شدد القادة على أهمية تطوير طرق النقل المتصلة بين المنطقتين، وبناء شبكات لوجستية وتجارية قوية، وتطوير أنظمة فعالة تسهم في تبادل المنتجات» و«تعزيز التعاون في مجال طاقة الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي والابتكار، والتكنولوجيا الخضراء». وحول الظروف الدولية، ذكر البيان الختامي المشترك «توافقت الرؤى حول أهمية تضافر الجهود كافة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار والازدهار في جميع أنحاء العالم، وأولوية استتباب السلم والأمن الدوليين، من خلال الاحترام المتبادل والتعاون بين الدول لتحقيق التنمية والتقدم، ومبادئ حسن الجوار، واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية».

أكد الرؤساء المشاركون من مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى الـ 5، على أهمية تعزيز العلاقات السياسية والاستراتيجية والحوار والشراكة بينهما، حيث جاء في البيان الختامي المكوّن من 20 نقطة: «أكد القادة أهمية تعزيز العلاقات السياسية والاستراتيجية بين الجانبين على المستويين الجماعي والثنائي، واستمرار التنسيق السياسي بما يحقق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي [...] وتعزيز هذه الشراكة نحو آفاق جديدة في مختلف المجالات، بما في ذلك الحوار السياسي والأمني، والتعاون الاقتصادي والاستثماري».

يذكر، أن هذه القمة الأولى قد جاءت بعد الاجتماع الوزاري المشترك للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى الذي عقد في أيلول من عام 2022، وما تلاه من اجتماعات فنية مهدت للقمة. وذكر البيان «أكد القادة أهمية

عقدت في العاصمة السعودية جدة يوم الأربعاء الماضي أول قمة جمعت مجلس التعاون لدول الخليج العربي مع دول آسيا الوسطى الخمس، بهدف تطوير وتعزيز العلاقات بين الطرفين، وذلك بعد عقد القمة التشاورية الـ 18 لدول مجلس التعاون الخليجي.

الغايات؟

جاءت هذه القمة وسط تزايد الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى، التي تضم أوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان وكازاخستان وتركمانستان، سواء بموقعها الاستراتيجي، أو لما تحتويه من ثروات وإمكانات اقتصادية كامنة، وسلط الضوء عليها، خاصة بعد التحركات الصينية الأخيرة تجاهها وتحديداً منها ما يتعلق بإطار

مبادرة الحزام والطريق.

من جهة أخرى، باتت دول الخليج العربي تسعى وبشكل واضح، للعمل وفقاً لمصالحها واستناداً لها، دون تحيز أو تبعية تجاه الغربيين، خاصة كما كان الحال طيلة عقود مضت، وذلك على العكس مما يجري ترويجه بأن القمة تسعى لتحدي المصالح الصينية في منطقة آسيا الوسطى واستمالتها خدمة للمصالح الغربية، ونيابة عنها

عبر مجلس التعاون الخليجي.. ببساطة، الأمر أن دول كل من الإقليمين تمتلك مصلحة مشتركة بتعزيز هذه العلاقات اقتصادياً وتجارياً، وتقريب وجهات النظر سياسياً، وتعد كل واحدة بالنسبة للآخرى جزءاً واحداً ضمن تنوع المصادر والعلاقات الاقتصادية والتجارية مع مختلف المنظمات والمجموعات الإقليمية الأخرى حول العالم.

مؤرخ أمريكي: الولايات المتحدة سجن الشعوب

يشتهر المؤرخ الأمريكي ألبرت بندر كونه أحد المدافعين عن حقوق شعب شيروكي والشعوب الأصلية. وهو كاتب عمود سياسي في الصحافة الأمريكية، ويعمل حالياً على تأليف كتاب عن جرائم الجيش الأمريكي بحق شعب المايا خلال الحرب الأهلية في غواتيمالا.

كتب ألبرت بندر مؤخراً في جريدة بيبلز وورد بعنوان «الولايات المتحدة سجن الشعوب الأصلية»، وذلك في رده على قرار المحكمة العليا الأمريكية بشأن القانون المجحف «قانون رعاية الطفل الهندي» الذي أصبح قضية تواجه أطفال السكان الأصليين وتقتصر بقايا الشؤون الداخلية للشعوب والقبائل الأصلية. وهذا القانون نموذج من النظام المتبع في القضاء الأمريكي بحق الشعوب الأصلية.

ويخوض شعب النافاهو معركة من أجل حقه في المياه «مياه منطقة شعبه»، الحق الذي يحاول القانون الأمريكي القضاء عليه وتحويل المياه من مشاعة لشعب النافاهو إلى سلعة للشركات. وهذه المعركة مستمرة في القضاء الأمريكي وعلى الأرض منذ عام 1908. كما تواصل السلطات الأمريكية أيضاً قضم المحميات الهندية المتبقية بمختلف الوسائل. ويريد الكونغرس إرغام الهنود على السكن في مجمعات سكنية للاستيلاء على المحميات. من ناحية أخرى، طرح ألبرت

بندر حلاً لحقوق الشعوب الأصلية انطلاقاً من الحل الماركسي للمسألة القومية. واستشهد بليينين عندما وصف القيصرية في القرن التاسع عشر بأنها «سجن الشعوب». وأضاف: ينطبق هذا الوصف بشكل مناسب جداً على علاقة الحكومة الفيدرالية بـ 574 شعباً من السكان الأصليين داخل حدود الولايات المتحدة. فهذه المجتمعات الـ 574 كانت لها سيادة داخلية جزئية، وتخضع

للحكم الاستبدادي للكونغرس بموجب المفهوم الديكتاتوري للسلطة الكاملة. هذا يعني ببساطة أن الكونغرس يمكنه أن يفعل ما يشاء، حينما يشاء، بما في ذلك حل وجود أي أمة من السكان الأصليين قانوناً. إن ما يقف في طريق مثل هذه الإجراءات الوحشية هو القوة السياسية لحركة السكان الأصليين. والسلطة المركزية الكاملة هي حكم الاستبداد الذي لا يطلق حسب وصفه.

لقرون عديدة، تم قمع السيادة الشرعية للشعوب الأصلية بلا رحمة، مما أدى إلى حصر الشعوب القبلية في سجن سياسي

فعلياً للقمع القومي والعنقي تحت سيطرة الأوليغارشية الرأسمالية التي تشبه إلى حد بعيد الاستبداد القيصري قبل ثورة أكتوبر. يعارض السكان الأصليون مرور أنابيب النفط في مناطقهم. ويواجهون عنف الشرطة وتفقيراً ممنهجاً وتهديد وجود المجتمع المحلي وخطر الاعتقال التعسفي. وكل ذلك سمات مميزة لـ «سجن الشعوب» الذي يخضع له السكان الأصليون على يد الإمبريالية. وطالب ألبرت بندر بحق تقرير المصير للتخلص من التاريخ الوحشي الذي جثم على صدورهم منذ قرون.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



في عام 1957، وقعت سورية الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية مع الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا مثل اتفاقية بناء سد الفرات ومصفاة حمص. وقد تحدث خالد العظم عن زيارته إلى موسكو وبراغ للصحف السورية. الصورة: من حديث خالد العظم لجريدة الإنشاء، 18 آب 1957.



سينما الثورة والحرب

سيتم عرض الأفلام التي تتناول موضوعات الحرب والثورة وعصر ما بعد الحرب في دور السينما في مدينة هانوي الفيتنامية في الفترة من 25 إلى 27 تموز. وتنظم هذه الفعالية من قبل معهد فينتام للأفلام بمناسبة الذكرى الـ 76 ليوم شهداء الحرب والمعاقين «27 يوليو 1947-2023». وحسب جريدة الحزب الشيوعي الفيتنامي، تعد جميع الأفلام أعمالاً فريدة وقيمة من السينما الثورية الفيتنامية. مثل أفلام الثورة الفيتنامية وفيلم «الأطفال والجنود» للمخرج تشاو هيو الذي يدور حول قصة عائلة وطنية شاركت في معارك تحرير فيتنام. ويتحدث فيلم «الغابة الباردة» للمخرج تران فونج عن السلاح الكيميائي الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام.

خمسة آلاف دورية علمية

ذكر تقرير أصدرته الجمعية الصينية للعلوم والتكنولوجيا، أن البلاد نشرت إجمالي 5071 دورية علمية وتكنولوجية تغطي مجالات متنوعة، وشهدت تأثيراً أكاديمياً أكبر على مستوى العالم. وأظهر التقرير أنه وبحلول نهاية عام 2021، كان لدى الصين 4482 دورية علمية وتكنولوجية باللغة الصينية، و420 دورية علمية وتكنولوجية منشورة باللغة الإنجليزية، و169 دورية علمية وتكنولوجية تجمع بين اللغتين الصينية والإنجليزية. وأشار التقرير إلى وجود 1570 دورية في مجال العلوم الأساسية، و2271 في العلوم التقنية، و1152 في العلوم الطبية. وازدادت نسبة الاقتباس الدولي منها إلى 7.6 بالمئة في عام 2020، مقارنة بـ 4.44 بالمئة في عام 2016.

«المادة البشرية الجديدة» بين لينين وتركة الليبرالية (2)



في المادة السابقة، ومن خلال الاستفادة من بعض الدروس التاريخية المبكرة «والتي نعتقد أنها الأوضح من حيث تبلورها» للتجربة السوفييتية، حاولنا مقارنة مهمة مركزية في عملية الانتقال-البناء الحضاري «النمط لأجل الآخرين ولأجل الذات» النقيض للنمط الاستهلاكي-الفرداني «النمط لأجل الذات حصراً». القضية المركزية كانت في تحويل «المادة البشرية القديمة» مع التحول الضروري في الموقف من العالم والقدرات والمعارف والمهارات وكل النفسية الفردية. وهنا استكمال لما سبق.

■ د. محمد المعموش

الشكل التنظيمي المناسب

هناك قضية مهمة يجب التوسع بها هي التنظيم الاجتماعي-السياسي الذي يناسب مهمة تحويل المادة البشرية وتشكيل الكتلة التاريخية في أن. وكما أشرنا في المادة السابقة، كان التوتر في عملية بناء المادة البشرية الجديدة لصالح التناقض بين الفئات الطبقية المختلفة. فالفئات المثقفة والعلمية والتنظيمية والإدارية كانت تحمل الموقف الليبرالي وعقليته ونفسيته «كالتذبذب والأذواق الفردانية البورجوازية الصغيرة التي هي أقل فعالية في الحركة التاريخية»، ولهذا تطلب «الرقابة عليها» من قبل الفئات العمالية-البروليتارية «التي لها عقلية أكثر انضباطاً وأقل تذبذباً» من خلال أجسام «هيئة التفتيش العمالي والفلاحي» مثلاً. ولكن أخذاً بعين الاعتبار التفارق بين المرحلتين كما أشرنا في المادة السابقة، فنحن شهدنا تحولاً في بنية الفئات العمالية لناحية توسع هوامش ذوقها البورجوازي الصغير، والعقلية-النفسية الفردانية، بعد عقود الليبرالية والهيمنة الهيجنية «الثقافية والصراع على الوعي، مع الأخذ بالاعتبار الفروق بين المجتمعات لناحية هوامش وأشكال النموذج الفردي المطبق»، ومن جانب آخر، شهدنا انحداً نحو الوجود الرث والعدمية لدى مختلف الطبقات «هذا ما نجده تحديداً في البنى الطرفية الأكثر هشاشة، وفي بنى المركز الغربي الذي يشهد التعتل والسرديّة الليبرالية مع ضيق هوامش المناورة لنموذج الرفاهية الذي شكل القاعدة المادية للنمط الفردي-لأجل الذات». وهذا يتطلب فهماً جديداً لأشكال التنظيم والانضباط والرقابة. فالسياق «اللينيني»، فرض رقابة من الخارج على الفئات الطبقية «المثقفة والمتعلمة والإدارية والتقنية»، بينما اليوم نحن أمام تعقيد أعلى. فالفئات العمالية-البروليتارية نفسها، تعيش تناقضاً داخلياً يجعل منها أقل «صفاء» في هذا الجانب «الثقافي-العقلي-النفسي»، ويجعل من دورها الرقابي محل نقاش وبحث، حتى لا نقول أقل فعالية. إذاً، هل نحن أمام حلقة مغلقة؟ بالطبع لا. المخرج هو في الفهم الكلي للمجتمع البشري، أي في الأوزان العالمية-«الأممية» للفئات الاجتماعية. فكما نفهم اليوم المستوى السياسي من خلال فهم الوزن الأكبر للمشاهد العالمي، لصالح وزن أقل نسبياً للداخل الوطني، علينا أن نفهم هذا التعقيد في عملية التربية من خلال التوازن العالمي «الثقافي-النفسي» كذلك.

هذه الحاجات تحتاج إلى شكل «جديد» متلائم مع الجوهر «الجديد». والشكل الجديد يجب أن يكون بالضرورة مشروعاً ثقافياً يتضمن هذا الموقف الجديد من العالم، ويمد الفئات الاجتماعية بالمعاني الجديدة والتصورات القادرة على تحرير جوهرها العقلي المأزوم والذي يتناقض مع الشكل القديم الفردي. هذا المشروع يجب أن يملكه أيضاً جدول أعمال جديد، ممارسي على المستوى اليومي حيث يتعقل ويتوقع الموقف الجديد من العالم، أي كمادات وكنمط حياة.

خلاصات عامة

إن توفير هذا المشروع الحضاري قادر أولاً على منع انزلاق القوى الاجتماعية باتجاه الوجود الرث والعدمية من خلال الأزمة الوجودية لحياة مفرغة من المعنى. وهو أيضاً يمد القوى الاجتماعية بالدافعية المطلوبة لتحمل صعوبات الحياة المادية المباشرة، ويمدها بصورة المستقبل الضرورية. أي بمشروع يشبه حاجاتها وأفكارها اليومية التي تصارع الشكل الفردي المأزوم. هذا بما خص القوى الاجتماعية على مستوى العالم، وبالتالي تشكيل مشروع أممي جامع يصب بالضرورة في مصلحة عملية الانتقال العالمي، وتشكيل الكتلة التاريخية الاجتماعية التي تتحول بسهولة إلى كتلة سياسية فاعلة، وتحديداً في دول الغرب المركزية والأطراف الهشة. هذه القوى موجودة وبقوة، وهنا دور المشروع النقيض في «تربيتها». هذا هو التعبير الملموس عن تزامن لحظة القوى مع لحظة القبول. أما في تلك الدول التي تقدر على تحويل هذا المشروع الحضاري مبكراً إلى مهام عملية، فهذا نفسه يسمح ليس فقط بتحسين القوى الصاعدة، بل بتطويرها. هذا النقاش تعبير عن التعقيد العالي للمرحلة.

وزن المشروع الحضاري النقيض

إذا اعتبرنا بأن عملية الانتقال هي متزامنة عالمياً، وإذا اعتمدنا التزامن بين لحظة القوة ولحظة القبول، فإن المخرج الضروري من ضعف العنصر «الصافي» «الأكثر انضباطاً وأكثر فعالية»، هو بالاعتماد على الوزن الأممي لحساب التوازن في الفئات الاجتماعية. وتحديداً القوى الحية الناجية من عقود الليبرالية، الأكثر والأرقى تنظيماً. هذا يعني بشكل مباشر أن القوى التي تشكل اليوم رأس حربة سياسية-اقتصادية-عسكرية عليها أن تكون رأس حربة ثقافية، بمعنى تقديم نمط حياة نقيض على قاعدة «الوجود لأجل الآخرين كمدخل للوجود لأجل الذات». تقديم هذا المشروع الحضاري هو القادر على تحرير القوى الاجتماعية من تناقضاتها الداخلية، أي حلّه، من خلال كسر الشكل الفردي «القديم» «الوجود لأجل الذات فقط» وتحرير الجوهر «الجديد» «الوجود لأجل الآخرين من خلال الوجود لأجل الذات». فالقوى الاجتماعية الحالية كما قلنا متناقضة داخلياً. فكل ما قلناه سابقاً هو أن الحاجات الفردية لا يجري التعبير عنها وتحقيقها من خلال نمط حياة متمحور حول الذات والاستهلاك. وهذا ما أنتج المستوى المرتفع والصريح من الاغتراب والصراعات النفسية والعقلية الراهنة، وحتى تعطل العقل ووحدة، ما أنتج «الوجود الميت» غير الفعال «حسب لغة الديالكتيك نفسها». وبالتالي، فإن الحاجات الفردية الأكثر تجريداً، أي تحصيل الاعتراف والقيمة والمعنى والتي تقود باقي الحاجات الأقل تجريداً، والتي هي المعبر عن الجوهر «الجديد» وحامل النمط الاجتماعي-الحضاري الجديد، نمط صناعة التاريخ، و«الوجود لأجل الآخرين كمدخل للوجود لأجل الذات»، أي تحصيل المعنى والاعتراف من خلال الانخراط في عملية البناء الاجتماعي-السياسي وإدارتها،

تشكيل مشروع اممي جامع يصب بالضرورة في مصلحة عملية الانتقال العالمي وتشكيل الكتلة التاريخية الاجتماعية التي تتحول بسهولة إلى كتلة سياسية فاعلة